

فيما مثل اليمن في الحوار الوزاري الـ16 لمجموعة العشرين وزير المالية يبحث مع صندوق النقد والبنك الدوليين دعم الإصلاحات



بحث وزير المالية مروان فرج بن غانم، في العاصمة الأمريكية واشنطن، مع خبراء في صندوق النقد والبنك الدوليين، وأوجه الدعم الدولي في المجالات الضريبية. وتطرق الاجتماع الذي عُقد على هامش اجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى إمكانية قيام البنك الدولي بتمويل خطة وزارة المالية لأتمتة الإجراءات الضريبية، وكذا تقديم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية لتعزيز القدرات. وأكد الوزير بن غانم، أهمية مواصلة صندوق النقد والبنك الدوليين تقديم الدعم للجانب الحكومي ممثلاً بوزارة

الرئيس يعزي بوفاة الفنان «الحداد» وعضو الشورى «النهدى»



بعث فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برقيتي عزاء ومواساة في وفاة الفنان القدير عبدالرحمن الحداد، وعضو مجلس الشورى الشيخ الحكم صالح بن علي بن ثابت النهدى، معرباً عن بالغ الحزن وصادق التعازي لأسر الفقيدين. وأعرب فخامة الرئيس، باسمه وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، عن خالص تعازيه ومواساته لأسرتي الفقيدين، مشيراً إلى ما شكله من خسارة للوطن، في المجالين الفني والاجتماعي، وما قدمه من إسهامات بارزة في خدمة المجتمع اليمني. وأشاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإرث الفنان الحداد الفني والموسيقي الذي أسهم في ترسيخ الهوية اليمنية وإبراز الغناء الأصيل، وبمناقبة عضو مجلس الشورى الحكم النهدى وإسهاماته في العمل الاجتماعي والخيري وإصلاح ذات البين، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمدهما بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم أهلهما وذويهما الصبر والسلوان.

وزارة النقل تصدر لائحة جديدة لتعزيز أمن السفن والموانئ

أصدرت وزارة النقل، لائحة جديدة لأمن السفن والموانئ، في إطار جهود الحكومة لتعزيز الأمن البحري والالتزام بالمعايير الدولية وحماية البيئة البحرية في اليمن. وتهدف اللائحة إلى تنظيم عمل السفن التي تؤم الموانئ اليمنية، وإلزامها بالمتطلبات والإجراءات الكفيلة بتحقيق السلامة البحرية، بما يتسجم مع أحكام القانون البحري رقم (15) لعام 1994 والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وخصوصاً مدونة أمن السفن والموانئ

200 منظمة يمنية تُدين الاعتداءات الإيرانية على دول الخليج والأردن

أدانت 200 منظمة ومؤسسة مجتمع مدني يمنية، بأشد العبارات، الاعتداءات الإيرانية المتكررة والسافرة التي تستهدف أمن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والأعيان المدنية والمنشآت الحيوية الاقتصادية والخدمية، بالصواريخ والطائرات المسيّرة. وأكدت المنظمات في بيان لها خلال مؤتمر صحفي عُقد، بمحافظة مأرب، أن الاستهداف السافر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية يُعد امتداداً مباشراً للاستهداف الإيراني لليمن. ودعت المنظمات المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف حازم يضع حداً لهذه الاعتداءات، استناداً إلى أحكام القانون الدولي الإنساني التي تُجرّم استهداف الأعيان المدنية وانتهاك سيادة الدول.

تتمتات الأولى

الرئيس: إهاء إنقلاب الحوثي

إلى إعادة تموضع مليشيا الحوثي الإرهابية، واستخدامها كورقة ابتزاز لتحسين شروطها التفاوضية، مؤكداً ضرورة تفكيك السرييات المرتبطة بالعقيدة الإيرانية التي تسعى إلى تحويل الهزائم إلى روايات انتصار، واستغلال التهديد لإعادة التموضع بدلاً من تغيير السلوك المزعزع لأمن المنطقة.

الصبيحي يشدد على معالجة

التفجيرية، بما يعزز الاستقرار المالي ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

كما ناقش اللقاء عدداً من القضايا المرتبطة بالجانب المالي، وفي مقدمتها انتظام صرف رواتب موظفي الدولة، وإطلاق التسويات السنوية المستحقة لموظفي القطاعين المدني والعسكري، بما يعزز القدرة الشرائية ويحسن من الأوضاع المعيشية.

وأكد الفريق الركن الصبيحي، في هذا السياق، أهمية مواصلة تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية، وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات الأساسية، وعلى رأسها صرف المرتبات وتحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

في سياق آخر، أكد الصبيحي، على دور الأحزاب السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي، وتوحيد الصف الوطني، ومساندة جهود الدولة، ودعم مسار الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والخدمية.

وجدد الصبيحي خلال لقائه أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، الدكتور عبدالرحمن السقاف، حرص مجلس القيادة الرئاسي على تعزيز الشراكة مع مختلف الأحزاب والقوى السياسية، باعتبارها ركيزة أساسية لدعم الاستقرار السياسي، والدفع بجهود الإصلاحات الشاملة، مع التركيز على برامج الإغاثة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

إلى ذلك، استقبل الصبيحي، في قصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، سفيرة جمهورية فرنسا لدى اليمن، كاترين فرم كومون، لبحث مستجدات الأوضاع على الساحة الوطنية، وسبل تعزيز وتطوير التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

الخنشبي يضع

مماثل بقدرة 100 ميجاوات في وادي وصحراء حضرموت. وأكد الخنشبي، أن هذه المحطات الإسعافية تأتي كحل عاجل للتخفيف من معاناة المواطنين.. مشيراً إلى أن وضع حجر الأساس لمحطات مماثلة في وادي حضرموت سيسهم في تعزيز استقرار المنظومة الكهربائية على مستوى المحافظة. وأكد أن هذا المشروع سيُحدث نقلة نوعية تعكس إيجاباً على الواقع الخدمي والتنموي، بعد معاناة طويلة لأبناء

المحافظة.

كما أعلن الخنشبي، عن الاستعدادات لتنفيذ عدد من المشاريع الاستراتيجية، من بينها إعادة تأهيل طريق العبر - سيئون، وبناء مستشفى مركزي بمنطقة فلك بالمكلا، إلى جانب بناء عدد من المدارس، وحفر العديد من الآبار، وغيرها من المشاريع الحيوية.

طارق صالح

الساحتين الوطنية والإقليمية، والتطورات المرتبطة بالتهديدات الأمنية في البحر الأحمر والمنطقة. واستعرض طارق صالح خلال اللقاء مجمل التطورات الميدانية في اليمن، والجهود الحكومية المدعومة من المملكة العربية السعودية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم مسار بناء مؤسسات الدولة وتمكينها من أداء مهامها في ظل استمرار التحديات التي تفرضها مليشيا الحوثي الإرهابية.

وشدد عضو مجلس القيادة الرئاسي على أن مواجهة النفوذ الإيراني وأدواته التخريبية، ممثلة بمليشيا الحوثي الإرهابية، تتطلب دعماً دولياً فاعلاً لتمكين الدولة اليمنية من بسط سيادتها على مختلف المنافذ والأراضي، وتعزيز قدرات خفر السواحل في مجالات مكافحة التهريب والتأهيل والتدريب، بما يسهم في حماية أمن البحر الأحمر والمرات الدولية.

من جانبها، جدد السفيران الأمريكي والبريطاني التزام بلديهما بدعم مجلس القيادة الرئاسي، ومساندة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في اليمن وحماية أمن الملاحة الدولية.

الزنداني يلتقي

استراتيجية مع منظمة الصحة العالمية، تقوم على الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى بناء نظام صحي مستدام. وشدد على أولوية دعم برامج الوقاية ومكافحة الأوبئة، وفي مقدمتها الكوليرا والملاريا وحمى الضنك، مع تعزيز إجراءات الرقابة الصحية المرتبطة بسلامة الغذاء ومياه الشرب، وتوسيع برامج التحصين وتأهيل الكوادر الصحية وتوطين الخدمات العلاجية.

كما أكد الزنداني أهمية توفير تمويل مستدام وتنسيق مؤسسي أكثر فاعلية مع الجهات الدولية الداعمة، بما يسهم في تعزيز قدرة القطاع الصحي على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

وفي سياق منفصل، قام رئيس مجلس الوزراء بزيارات ميدانية إلى عدد من الوزارات والمراكز الحكومية في عدن، شملت وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والصناعة والتجارة، حيث اطلع على سير العمل ومستوى الانضباط الوظيفي.

وأكد الوزير باصرة أهمية توسيع مجالات التعاون مع الجانب الفرنسي لدعم خطط تحديث شبكات الاتصالات وتطوير الأداء المؤسسي، مشيراً إلى التحديات التي يواجهها القطاع في ظل الظروف الراهنة، والحاجة إلى دعم فني وتقني متواصل.

لجنة الأزمات

وبحث الطول العاجلة لمعالجتها بحضور الوزراء المعنيين. وناقش الاجتماع آليات التنسيق مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن لتعزيز التدخلات العاجلة والمشاريع التنموية في قطاع الخدمات، بما يدعم جهود الحكومة في مواجهة التحديات الراهنة.

وخلال الاجتماع، شدد رئيس الوزراء على ضرورة مضاعفة الجهود الحكومية واعتماد حلول غير تقليدية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية وتخفيف الأعباء عن المواطنين، مثنياً الدعم المستمر من المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ودوره في دعم قطاع الخدمات.

رئيس الأركان

القصى من مخرجات الدورة وتطبيق ما تم اكتسابه من معارف ومهارات على أرض الواقع بما يعزز كفاءة الأداء العسكري واللوجستي.

وأشاد بالدور الذي تقوم به هيئة الإسناد اللوجستي في تنظيم الدورات النوعية وتأهيل الكوادر، مثنياً الجهود المبذولة في تطوير القدرات اللوجستية للقوات المسلحة، مؤكداً أهمية مواصلة تطوير برامج التدريب وفق أحدث المعايير والأساليب الحديثة.

كما أكد رئيس هيئة الإسناد اللوجستي اللواء الركن عبدالعزيز الفقيه في كلمة له خلال الفعالية، أهمية التخطيط العلمي والمنهجي في العمل اللوجستي، مشدداً على أن تطوير الأداء المؤسسي يبدأ من بناء وتأهيل القدرات البشرية.

فصل الخطاب

حيث لا صوت يعلو فوق صوت الكرامة ولا راية ترتفع إلا راية اليمن الواحد، القوي والمطهر من دنس الخيانة والارتهاق.

إن التاريخ لا يفتح أبوابه للمتريدين واليمن اليوم يكتب فصله الأخير في معركة الخلاص، فلتشهد الأرض وليحفظ الزمان أننا قومٌ إذا عزمنا لم نعد وإذا خرجنا لم ننكسر. إنها إرادة الله التي تجلت في سواعد الأبطال وعزيمة الشعب التي لن تستكين حتى يرتفع الأذان بالنصر من كل مؤذنة وتزف البشرى من كل جبل وواد بأن اليمن عاد يمانياً، حراً، عزيزاً، أبدي الدهر.

ووجه رئيس الوزراء بتسريع وتيرة الإصلاح الإداري وتوسيع الاعتماد على الأتمتة والرقمنة، بما يعزز كفاءة الأداء الحكومي ويرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

مجلس الوزراء

الأمنية والاقتصادية والخدمية، إضافة إلى مستوى تنفيذ القرارات السابقة الصادرة عنه.

وأطلع رئيس مجلس الوزراء المجلس على آخر المستجدات السياسية والاقتصادية، ونتائج اجتماع لجنة إدارة الأزمات، إلى جانب جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في مختلف المحافظات المحررة.

كما استمع المجلس إلى تقريرين من وزير الدفاع اللواء الركن طاهر العقيلي، ووزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم حيدان، حول الوضعين العسكري والأمني في المحافظات المحررة، ومستوى جاهزية لمواجهة مختلف التحديات.

وفي الجانب الصحي، أقر مجلس الوزراء مشروع القرار الجمهوري بإنشاء هيئة مستشفى الضالع العام، بهدف تحسين الخدمات العلاجية والتخصصية المقدمة للمواطنين في محافظة الضالع والمناطق المجاورة، وتخفيف معاناة السفر على المرضى، عبر رفد الهيئة بالكوادر والمعدات الطبية اللازمة.

كما وافق المجلس على مذكرة التفاهم المقدمة من وزير الصحة العامة والسكان بشأن التعاون الصحي الإقليمي المشترك، والموقعة مع جمهورية جيبوتي والجمهورية الفيدرالية الصومالية وجمهورية السودان.

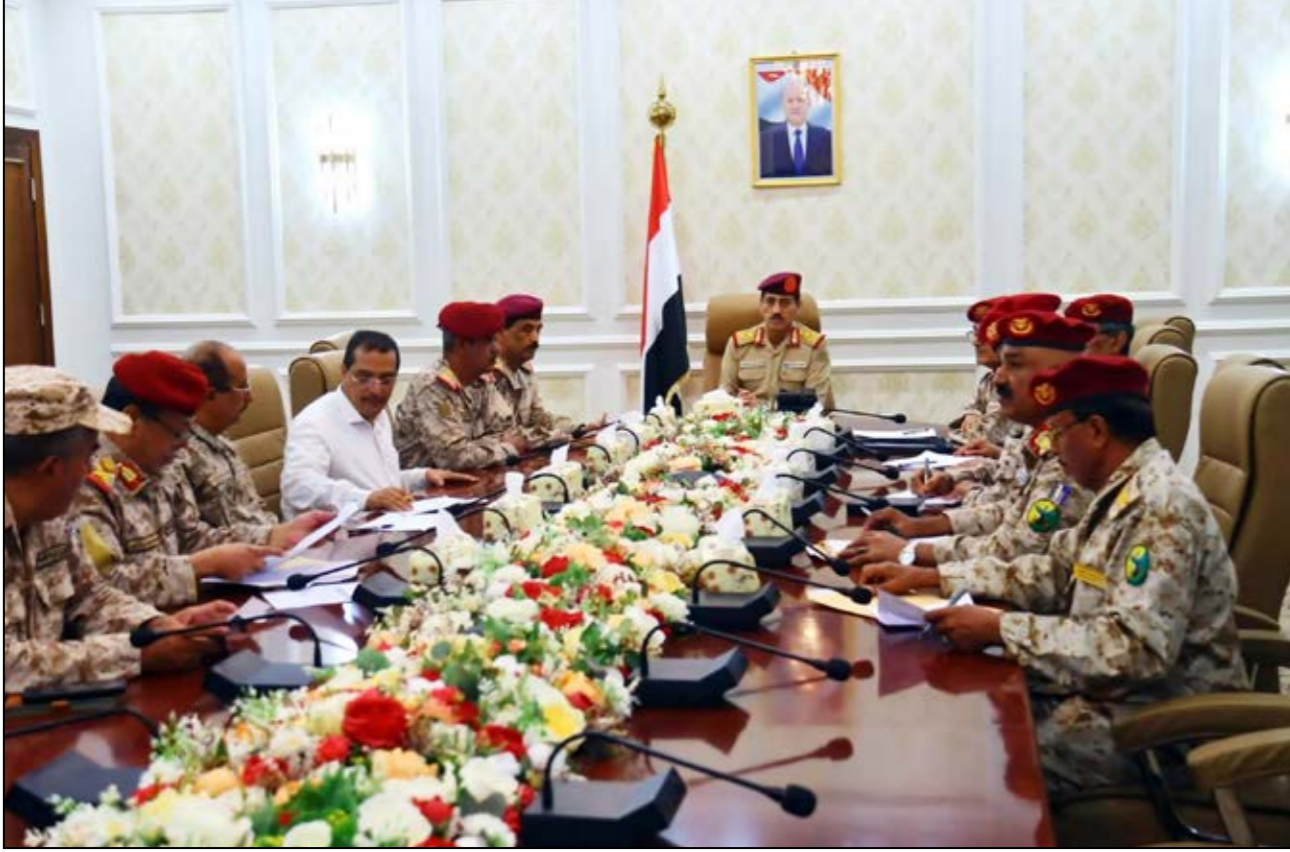
وناقش المجلس أيضاً تقرير وزير الداخلية حول إنشاء نظام رقمي وأمني متكامل للقوى البشرية في وزارة الداخلية، بهدف تحديث منظومة العمل الإداري والأمني ورفع كفاءته.

واستعرض تقرير وزير الإدارة المحلية بدر باسلمة بشأن سبل تعزيز كفاءة تحصيل الموارد العامة المشتركة ومعالجة الاختلالات المرافقة لعملية التوريد، فيما قدّم وزير الصناعة والتجارة تقريراً حول الوضع التمويهي والسعري للنصف الثاني من عام 2025، مؤكداً استقرار المخزون السلعي وتشديد الرقابة لحماية المستهلك.

مباحثات يمنية فرنسية

التوليد، إلى جانب بحث حلول مستدامة لضمان استقرار الإمدادات، وخطط إعادة هيكلة القطاع وتطوير نماذج تمويلية تستقطب القطاع الخاص والاستثمار في مشاريع الطاقة، بما في ذلك التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة.

وفي السياق ذاته، بحث وزير الاتصالات وتقنية المعلومات مع السفارة الفرنسية سبل دعم تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز مشاريع التحول الرقمي، وبناء القدرات الفنية والبشرية، بما يسهم في رفع كفاءة وجودة خدمات الاتصالات المقدمة للمواطنين.



في اجتماعات عقدها بعدد من الهيئات العسكرية الفريق العقيلي يشدد على رفع كفاءة القوات المسلحة والاستعداد لمواجهة التحديات

الرئيسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة.. مشدداً على ضرورة توحيد المفاهيم بين مختلف التشكيلات بما يعزز فاعلية الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة. وأكد وزير الدفاع، أن لا رجعة عن الهدف الرئيسي المتمثل في تحرير العاصمة صنعاء وإنهاء الانقلاب الكهنوتي الحوثي.. مشيراً إلى معاناة المواطنين في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية.. لافتاً إلى أن تحقيق الأمن والاستقرار لن يتأتى إلا بالقضاء على هذا المشروع المدعوم من النظام الإيراني.

قائمة على أسس تنظيمية وإدارية سليمة. وفي اجتماع موسع عقده وزير الدفاع بهيئتي العمليات الحربية والعمليات المشتركة استعرض الوزير خلاله نتائج زيارته الميدانية الأخيرة لعدد من المناطق العسكرية، وما لمسه من انضباط وجاهزية ومعنويات عالية.. مشدداً على رفع مستوى الاستعداد لمواجهة مختلف التحديات. وأشاد الفريق العقيلي، بمستوى التنسيق والتكامل القائم بين مختلف المكونات العسكرية، وانضوائها ضمن غرفة عمليات موحدة تحت قيادة رئيس مجلس القيادة

واستمع وزير الدفاع، خلال الاجتماع، من مساعد وزير الدفاع لشؤون القوى البشرية اللواء الركن محمد باتيس، ورئيس الهيئة اللواء الركن أحمد المرزوقي، ومدراء الدوائر المختصة إلى شرح مفصل حول سير العمل، وآليات تحديث قواعد البيانات، والإجراءات المتخذة لتعزيز دقتها، وضبط الأداء الإداري والمالي. وأكد الفريق العقيلي، حرص قيادة وزارة الدفاع على دعم جهود هيئة القوى البشرية، بما يمكنها من تنفيذ مهامها على الوجه الأمثل، ويسهم في بناء مؤسسة عسكرية حديثة

شدد وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي، على مواصلة الإصلاحات المالية والإدارية، ورفع مستوى الكفاءة في إدارة الموارد البشرية. جاء ذلك في اجتماع عقده بهيئة القوى البشرية، في العاصمة المؤقتة عدن، للاطلاع على مستوى الأداء والجهود المبذولة في عملية ضبط وتنظيم بيانات القوات المسلحة. ووجه وزير الدفاع بمعالجة أي اختلالات، وضبط قاعدة البيانات بما يضمن خلوها من الازدواج والتكرار لتعزيز كفاءة القوات المسلحة.

وزير الدفاع يتفقد عدداً من المرافق العسكرية في العاصمة المؤقتة عدن



زار وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي، عدداً من المرافق العسكرية في العاصمة المؤقتة عدن، للاطلاع على سير الاداء ومستوى الانضباط والجاهزية في تلك المرافق. واستمع وزير الدفاع خلال تفقده، القاعدة الإدارية في العاصمة المؤقتة عدن، إلى شرح مفصل من مدير دائرة الامداد والتموين، العميد علي الكود، حول أدوار القاعدة الإدارية وجهود منتسبيها في تأمين الاحتياجات اللوجستية للقوات المسلحة في مختلف جبهات القتال.. مشيداً بما لمسه من جهود كبيرة وانضباط عال يعكس روح المسؤولية والجاهزية العالية. وقام الوزير العقيلي بجولة ميدانية شملت مخازن ومعامل القاعدة الإدارية اطلع خلالها على مستوى التنظيم والتجهيز وحجم الانتاج في معمل خياطة المهمات العسكرية.. مشيداً بمستوى الاداء والانجاز.. مشدداً على الارتقاء بجودة الإنتاج بما يلبي احتياجات القوات العسكرية.

كما شهد وزير الدفاع خلال الزيارة استعراضاً لوحدة رمزية من القاعدة الإدارية، أظهرت خلاله مستوى الجاهزية والانضباط.. مشيداً بالروح المعنوية العالية لمنتسبيها. وفي سياق الزيارة، تفقد وزير الدفاع مستشفى باصهيب العسكري، واطلع على مستوى الخدمات الطبية المقدمة للجرحى والمرضى من منتسبي القوات المسلحة، واستمع إلى شرح موجز من إدارة الخدمات الطبية حول أبرز الانجازات والاحتياجات والتحديات. وأشاد الفريق العقيلي، بالجهود الإنسانية والمهنية لإدارة وأطباء مستشفى باصهيب، وتفانيهم في تقديم الرعاية الصحية للعسكريين والمدنيين.. مؤكداً على ضرورة مضاعفة الجهود لتحسين مستوى الخدمات الطبية بما يليق بتضحيات الأبطال.





القوات المسلحة تضحيات مستمرة

فواز القاضي شهيد جديد

الوطنية ضد تنظيم جماعة الحوثي الإرهابية، سائرين على درب الشهيد القاضي وكافة شهداء الجيش، مشيراً إلى عظمة التضحيات التي قدّمتها أسرة آل القاضي في سبيل الدفاع عن الجمهورية والوطن والدين، في مواقف بطولية متجددة.

كما جدد المشيعون العهد بالسير على درب الشهداء الأبرار، والمضي قدماً حتى تحرير كامل تراب الوطن واستعادة مؤسسات الدولة، مؤكدين أن دماء الشهداء ستظل منارة للنصر وعنواناً للصمود والثبات.

وأكد رئيس هيئة العمليات أن دماء الشهداء ستظل وقوداً لمعركة التحرير، ولن تذهب هدراً، بل ستتمصر نصراً بإذن الله..

تشيع مهيب

وشيع الإثنين، في مدينة مأرب، جثمان الشهيد البطل فواز في موكب جنازتي مهيب رسمي وشعبي، تقدّمه قائد المنطقة العسكرية الثالثة اللواء الركن منصور ثواب، وعضو مجلس النواب الشيخ حسين السوادي ووكيل محافظة البيضاء لشؤون مديريات رداغ الشيخ سنان جرعون وعدد من القيادات العسكرية والأمنية، وقيادات المقاومة الشعبية، ووجهاء محافظة البيضاء، ورفاق السلاح، وأهالي الشهيد وذويه.

وأقيمت مراسم التشييع الرسمية للشهيد القاضي في ساحة المستشفى العسكري، محملاً على أكتاف حرس الشرف، وملفوقاً بالعلم الجمهوري، ليوارى جثمانه الثرى في مقبرة الشهداء شرقي مدينة مأرب.

وأكد اللواء ثواب أن القوات المسلحة ماضية في معركتها

ستضيئ طريق الأحرار لاستكمال التحرير، وإنهاء ظلام الكهنوت الحوثي.

كما عزى رئيس هيئة الأركان العامة، قائد العمليات المشتركة، الفريق الركن دكتور، صغير بن عزيز، قائد اللواء 177 مشاة، العميد محمد صالح القاضي، باستشهاد نجله فواز، الذي ارتقى أثناء أدائه الواجب الوطني. منوها بالتضحيات والبطولات التي قدمتها أسرة القاضي دفاعاً عن الوطن والجمهورية والحرية والكرامة.

وأيضاً عزى رئيس هيئة العمليات اللواء الركن خالد الأشول قائد اللواء 177 مشاة العميد محمد صالح القاضي، وذلك في استشهاده نجله، مؤكداً أن الشهيد فواز سطر بدمه الطاهر صفحة ناصعة في سجل البطولة والفداء، مجسداً أسمى معاني التضحية في سبيل الوطن.

وأشار إلى أن هذه التضحيات العظيمة ليست بغريبة على هذه الأسرة المناضلة التي قدّمت من قبل قوافل من الشهداء في ذات الميدان، في دلالة واضحة على عمق إيمانها بعدالة القضية وثباتها على درب النضال.

يرسم بطال القوات المسلحة لوحة الفداء للوطن بطولات وتضحيات ويقدمون ارواحهم رخيصة في سبيل الدفاع عن الوطن وحرية وكرامته، عزيمتهم وهدفهم نصر أو شهادة، والاستشهاد اختيار إلهي.. ويرتقى الشهداء شامخون مؤمنون بعدالة القضية وحتمية النصر.

وارتقى الملازم أول فواز محمد القاضي شهيداً مجيداً وهو يؤدي واجبه الوطني في مقدمة صفوف الجيش دفاعاً عن الوطن وثورته بكل شجاعة وإخلاص وامانة.

برقيات تعازي

وتوالى بركات التعازي باستشهاده، حيث عزى وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر علي العقيلي، قائد اللواء 177 مشاة العميد محمد صالح القاضي، باستشهاد نجله "فواز" وهو يؤدي واجبه الوطني في ميادين الشرف والبطولة بجبهات محافظة مأرب، مثنياً التضحيات الكبيرة التي قدمتها أسرة الشهيد البطل دفاعاً عن الحرية والكرامة والثواب الوطنية، وإيماناً بعدالة القضية الوطنية، مؤكداً أن هذه الدماء الزكية والأرواح الطاهرة

عصب المعركة وسر الانتصار



محمد الحميدي

لم يعد حسم المعارك مرهوناً بتطور الآلة العسكرية أو ضخامة الترسانة الحربية، بقدر ما يرتبط بكفاءة العنصر البشري القادر على توظيف هذه الإمكانيات بكفاءة واحتراف.

فالجندى المدرب والمؤهل يمثل حجر الزاوية في معادلة النصر، ويجسد العامل الحاسم في تحويل القوة النظرية إلى واقع ميداني مؤثر.

التدريب والتأهيل العسكريان لا يُعدان مجرد إجراءات روتينية، بل يمثلان مضاعفاً نوعياً للقوة، يرفع من جاهزية الوحدات ويصهر المهارات الفردية في إطار عمل جماعي منسجم، كما يسهمان في ترسيخ الانضباط العسكري وغرس روح الطاعة الواعية، بما يعزز القدرة على تنفيذ المهام تحت أسمى الظروف.

فالمقاتل الذي خضع لتدريب متكامل يمتلك قدرة أعلى على التحمل، وثقة راسخة بنفسه وبسلاحه، الأمر الذي يحد من احتمالات الانهيار النفسي في ساحات القتال.

ومع التحولات المتسارعة في طبيعة الحروب، ودخول العالم عصر الحروب السيبرانية والأسلحة الذكية والطائرات المسيّرة، أصبح التأهيل التقني ضرورة لا غنى عنها، فامتلاك منظومات متطورة دون كوادرات قادرة على تشغيلها بكفاءة يمثل استنزافاً للموارد أكثر منه تعزيزاً للقوة.

ومن هنا، يتجاوز التدريب نطاق الجنود ليشمل القيادة والضباط، حيث يركز التدريب القيادي على تنمية مهارات تحليل المواقف العملياتية واتخاذ القرار الحاسم في لحظات حرجة تتسم بالغموض وتعقيد المشهد.

وتعدّ المناورات التكتيكية والتمارين التعبوية ميداناً حقيقياً لاختبار كفاءة القيادات، إذ تعزز قدرتهم على إدارة العمليات بمرونة ودقة، وتبقى القاعدة العسكرية الراسخة: "العرق في التدريب يوفر الدماء في المعركة"، دليلاً على أهمية الإعداد الجيد في تقليل الخسائر، ورفع كفاءة الرماية، وضمان دقة الإصابة، فضلاً عن الحد من الأخطاء القتالية كالانزلاق الصديقة وسوء التنسيق.

إن الجيوش التي تستثمر في مراكز التدريب والمدارس العسكرية هي الأقدر على فرض هيبتها في السلم، وتحقيق الانتصار في الحرب، فالتدريب المستمر يضمن بقاء القوات المسلحة في أعلى درجات الجاهزية، قادرة على مواجهة التهديدات بكفاءة واقتدار.

وفي المحصلة، لا يُعدّ التدريب هدفاً بحد ذاته، بل هو السبيل الأوضح للحفاظ على راية الوطن مرفوعة في ميادين العز والشرف.

رئيس أركان محور تعز يتفقد جرحى الجيش في مستشفى الثورة

تفقد رئيس أركان محور تعز، اللواء عبدالعزيز المجيدي، السبت، جرحى القوات المسلحة الذين يتلقون العلاج في هيئة مستشفى الثورة العام بمدينة تعز، للاطمئنان على أوضاعهم الصحية ومستوى الرعاية الطبية المقدمة لهم، وخلال الزيارة، التقى اللواء المجيدي بالجرحى والمصابين، مشيداً بالروح المعنوية العالية التي يتمتعون بها، مؤكداً أن قيادة الجيش تولي اهتماماً كبيراً بمتابعة حالتهم الصحية وتوفير كافة الإمكانيات المتاحة لعلاجهم، تقديراً لبطولاتهم في ميادين الشرف والكرامة.

وتأتي هذه الزيارة في ظل تصعيد متواصل من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية، والتي صعّدت من اعتداءاتها على مواقع أبطال الجيش، حيث كانت أقدمت يوم الجمعة على استهداف مواقع عسكرية في جبهة الصلح جنوب شرق المحافظة بواسطة الطيران المسير.

وأُسفر هذا الاعتداء الإرهابي عن ارتقاء جنديين شهيدين من أبطال الجيش وإصابة ثلاثة آخرين بجروح متفاوتة.

وأكد اللواء المجيدي أن هذه الاعتداءات لن تزيد أبطال الجيش إلا إصراراً على دحر المشروع الحوثي، مشيراً إلى أن القوات المسلحة في حالة يقظة تامة للتعامل مع أي تصعيد تقوم به هذه المليشيا أو محاولات لزعة استقرار المناطق المحررة.



مأرب.. اللجنة الطبية العسكرية تختتم برنامجاً لعلاج جرحى القوات المسلحة

اختتمت اللجنة الطبية العسكرية، يوم الأحد، برنامج الطبيب الزائر في دفعته الـ 44، والمخصص لإجراء العمليات في مجال الجراحة التجميلية والترميمية والجراحة الميكروسكوبية لجرحى القوات المسلحة، والذي نُفذ بالتعاون والتنسيق مع مستشفى مأرب العام ومستشفى حضرموت الحديث.

وأوضح مساعد رئيس هيئة الإسناد اللوجستي، رئيس اللجنة الطبية العسكرية، العميد الركن عبد العليم حسان، أن اللجنة الطبية استضافت البروفيسور محمد الأمين، أستاذ الجراحة التجميلية والترميمية والجراحة الميكروسكوبية، والدكتور عبدالله عباس عربي، لإجراء التدخلات الجراحية لجرحى القوات المسلحة.

وأشار العميد حسان إلى أن البرنامج، الذي استمر على مدار ستة أيام، تكمل بإجراء 31 عملية جراحية، شملت عمليات كبرى ومعقدة، بالإضافة إلى معاينة وفحص 60 حالة من جرحى القوات المسلحة لتقييم احتياجاتهم الطبية.

ويأتي هذا البرنامج ضمن جهود اللجنة الطبية العسكرية الرامية إلى توطيد العلاج التخصصي وتقديم أفضل رعاية طبية ممكنة لأبطال القوات المسلحة، عبر استقدام الكفاءات الطبية المشهود لها دولياً.





بالوحدة لنا النصر ضمون

رحيل الفنان عبدالرحمن الحداد بعد حياة حافلة بالإبداع وحب اليمن

بفقدان قامة فنية وإعلامية بحجم الفنان عبدالرحمن الحداد، يطوي المشهد الثقافي اليمني صفحة زاخرة بالعطاء والإبداع، ويخسر واحداً من أبرز الأصوات التي شكّلت وجدان الأجيال ورسخت ملامح الهوية الوطنية عبر الفن والإعلام. لم يكن الحداد مجرد فنان عابر في سجل الأغنية اليمنية، بل كان حالة إبداعية متكاملة جمعت بين الأصالة والتجديد، واستطاعت أن تنقل التراث الغنائي إلى آفاق أرحب، محافظة على روحه ومتفاعلة مع تحولات العصر. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، ظل حضوره حاضراً في الذاكرة الجمعية، بصوته الذي حمل هموم الوطن وأماله، وبكلماته التي لامست وجدان الناس بصدق وعمق.

إن رحيله لا يمثل خسارة فنية فحسب، بل فراغاً في المشهد الثقافي والإعلامي، يستدعي استحضار إرثه وتخليد مسيرته بوصفها جزءاً أصيلاً من تاريخ اليمن الفني.

وكانت عائلة الفنان الإعلامي اليمني عبدالرحمن الحداد أعلنت وفاته عن عمر ناهز 76 عاماً، مقدمة خبر رحيله إلى الجمهور اليمني ومحبيه، وعلى أثر هذا الرحيل نعت وزارة الثقافة، ببالغ الحزن والأسى، الفنان والإعلامي اليمني الكبير عبدالرحمن الحداد، الذي وافته المنية في العاصمة المصرية القاهرة، بعد مسيرة فنية وإعلامية حافلة امتدت لأكثر من نصف قرن، كان خلالها أحد أبرز رموز الأغنية اليمنية، وصوتاً صادقاً يرتبط بالهوية اليمنية الجامعة، وعزيراً يبداعه عن وجدان الوطن وأمال أبنائه.

وأكدت الوزارة في بيان النعي، أن الفقيه مثل قامة فنية استثنائية، وأسهم عبر عطائه الغنائي في ترسيخ حضور الأغنية اليمنية وتعزيز مكانتها، وترك إرثاً فنياً خالداً سيظل حاضراً في ذاكرة الأجيال، بما حمله من مضامين وطنية وإنسانية جسدها في أعماله التي لامست وجدان الشعب اليمني.

وأشار البيان إلى أن الفقيه إلى جانب عطائه الفني، كان له حضور بارز في المجال الإعلامي، حيث بدأ مسيرته مديعاً ومعد برامج في إذاعة المكلا، قبل أن ينتقل إلى إذاعة وتلفزيون عدن، ثم واصل إسهاماته في صنعاء، جامعاً بين الرسالة الإعلامية والعمل الثقافي، كما شغل منصب مستشار لوزير الثقافة، ونال وسام الفنون والآداب من الدرجة الأولى تقديراً لإسهاماته في خدمة الثقافة والفن اليمني.

ولفتت الوزارة إلى أن رحيل الفنان عبدالرحمن الحداد يمثل خسارة كبيرة على الساحة الثقافية والفنية والإبداعية، وفقداناً لأحد أعمدة الفن اليمني الذين أسهموا في ترسيخ الهوية الفنية، وتعزيز حضورها.

وعبرت وزارة الثقافة، عن خالص العزاء والمواساة لأسرة الفقيه ومحبيه، سائلة الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

أعظم الأصوات الفنية

وفي السياق بعث فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برقية تعزية إلى عائلة الفنان القدير عبدالرحمن الحداد، الذي انتقل إلى جوار ربه بعد مسيرة فنية وإعلامية زاخرة امتدت لعقود كرسها لخدمة وطنه في مجال الفن والتراث الغنائي الأصيل.

وأعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، باسمه وأعضاء المجلس، والحكومة، عن بالغ حزنه وخالص تعازيه لعائلة الفنان عبدالرحمن الحداد الذي فقد الوطن برحيلة واحداً من أعظم أصواته الغنائية التي حملت الهوية اليمنية إلى آفاق واسعة.

وأشاد فخامة الرئيس بالإرث الغنائي والموسيقي للفنان الحداد، وإسهاماته الفريدة التي جمعت بين الأصالة والتجديد للفن والموسيقى والغناء اليمني عموماً، والأغنية الحضرية خصوصاً، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمده بواسع الرحمة

والمغفرة، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

عمود الغناء اليمني

كما بعث رئيس مجلس الشورى الدكتور أحمد عبيد بن دغر، برقية عزاء ومواساة إلى أبناء أسرة الفنان والإعلامي اليمني الكبير الأستاذ عبد الرحمن عبدالله بن طاهر الحداد، الذي وافته المنية في العاصمة المصرية القاهرة، بعد مسيرة فنية وإعلامية حافلة امتدت لعقود من العطاء والإبداع، شكّل خلالها أحد أبرز أعلام الأغنية اليمنية ورؤادها.

وأشاد رئيس مجلس الشورى في برقيته بالدور الفني والثقافي الكبير للفقيه، مشيراً إلى أنه يُعد من الأصوات اليمنية البارزة التي ارتبط اسمها بالغناء الوطني، والتغني بالوطن والوحدة، وأسهم في ترسيخ حضور الأغنية اليمنية في الوجدان المحلي والعربي، عبر إرث فني غني ما يزال حاضراً في ذاكرة الفن اليمني.

وأكد أن الفقيه كان أحد أعمدة الأغنية اليمنية الحديثة، وتميّن بصوته الأصيل وأدائه المتميز للألوان الغنائية اليمنية، لاسيما اللون الحضرمي، ونجح في تحقيق حضور واسع على المستويين

الخليجي والعربي. وأشار إلى أن الراحل ارتبط اسمه فنياً بالشاعر الكبير حسين أبو بكر الحضار، حيث قدّم معه ثنائياً فنياً استثنائياً أثمر عن مجموعة من الروائع الغنائية التي أسهمت في إثراء المكتبة الفنية اليمنية والعربية.

كما نوّه بأن الفقيه لم يقتصر عطاؤه على الغناء فقط، بل كان أيضاً إعلامياً ومذيعاً ومقدّم برامج في إذاعة المكلا وعدن، ثم صنعاء، ويمتلك حضوراً مهنيّاً وإعلامياً مميّزاً، إضافة إلى نيّله وسام الفنون والآداب من الدرجة الأولى عام 1989، تقديراً لمسيرته وإسهاماته الثقافية والفنية.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن رحيل الفقيه يمثل خسارة كبيرة للساحة الفنية والإعلامية والثقافية في اليمن والمنطقة، لما كان يتمتع به من مكانة فنية مرموقة وتجربة إبداعية رائدة سنظل حاضرة في وجدان محبيه وجمهوره.

وعبر الدكتور بن دغر عن خالص التعازي وصادق المواساة إلى أسرة الفقيه الكريمة وذويه، وإلى الوسط الفني والإعلامي وجمهوره داخل اليمن وخارجه، سائلاً الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله وذويه ومحبيه الصبر والسلوان، إن شاء الله وإنا إليه راجعون.

من المحلية إلى الأفاق

وكتب الدكتور شايح الزداني ريس مجلس الوزراء، معزيا في رحيل الفنان الحداد بقوله: فقد الوطن الفنان والمثقف الأستاذ عبدالرحمن الحداد، أحد فناني الرعيل الأول، فناني اليمن الكبار، الذي حمل الأغنية اليمنية بمختلف مدارسها إلى آفاق واسعة، وسجل لأكثر من نصف قرن حضوراً فنياً وإعلامياً فريداً.

وأضاف: برحيله خسرت اليمن قامة إبداعية استثنائية، والعزاء أن إرثه الفني وصوته الذي أثرى الأغنية الوطنية سيبقى حياً خالداً في ذاكرة الوطن ووجدان الأجيال.

الاتحاد العالمي للمهاجرين اليمنيين بدوره نعى رحيل الفنان الحداد بقوله: لقد كان الفقيه رحمه الله صوتاً صادقاً من أصوات اليمن، وحاملاً لرسالة الفن الهادف، حيث أثرى المشهد الفني والثقافي بإبداعاته الرفيعة، وترك إرثاً فنياً خالداً سيظل نابضاً في ذاكرة الوطن ووجدان الأجيال.

وإنما في الاتحاد العالمي للمهاجرين اليمنيين إذ نودع هذه الهامة الوطنية لنستشعر عظم الخسارة التي تُني بها اليمن بفقدان رمز من رموز الثقافة والفنية ممن أُنسوا حياتهم في خدمة الهوية اليمنية، وتعزيز حضورها في المحافل المختلفة.

انتفاء صادق

وكتب أحمد لقمان: برحيل الفنان العزيز والقدير عبدالرحمن الحداد، لا نفقد مجرد اسم في الساحة الفنية، بل نفقد قامة إنسانية وفنية تركت أثراً عميقاً لا يُمحى. كان مثلاً للانتماء الصادق، وصاحب حضور مميز أغنى به الساحة بإبداعه، وأعماله التي سنظل شاهداً على موهبته وصدق عطائه.

لم يكن إرثه فنياً فحسب، بل إنسانياً أيضاً؛ بما تحلّى به من أخلاق رفيعة، وتواضعاً راق، وروحاً نبيلة لامست قلوب كل من عرفه أو تابع أعماله.

الفقيه في سطور

امتدت مسيرة الحداد نحو ستة عقود، قدّم خلالها أعمالاً غنائية وألبومات وأحياناً تنوعت بين العاطفية والوطنية والاجتماعية والإنسانية، إلى جانب عمله الإعلامي الذي جمع بين تقديم الخبر والصوت الموسيقي، ليترك بصمة واضحة في المشهد الفني اليمني.

وُلد عبدالرحمن بن عبدالله الحداد في 13 مارس / آذار 1950م بمدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت، وينحدر من أسرة تعود أصولها إلى وادي دوعن غرب المحافظة، جنوب شرقي اليمن، ونشأ في بيئة ارتبطت بالقيم الدينية والعلمية في كنف والده الداعية المعروف.

ظهرت موهبته الفنية مبكراً، حيث اعتل خشبة المسرح في مدينة المكلا عام 1965م، وهو في سن الخامسة عشرة، مقدماً في أول ظهور له أغنية «علمتني شلون أحبك» للفنان أبو بكر سالم بلقيقيه، ليعلن بذلك بداية حضوره في الساحة الغنائية الحضرية واليمنية.

تلقى تعليمه في مدارس المكلا خلال المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، قبل أن يغادر عام 1966م إلى العاصمة العراقية بغداد، حيث أكمل دراسته الجامعية في كلية الآداب، متخصصاً في الصحافة والإعلام، وحصل على شهادة البكالوريوس بتقدير امتياز.

بدأ العمل في إذاعة المكلا مديعاً ومعداً للبرامج لمدة ثلاث سنوات، قبل انتقاله إلى الإذاعة المركزية في عدن، إضافة إلى عمله في تلفزيون عدن مقدماً لنشرات الأخبار، إلى جانب تقديم برامج فنية وثقافية متنوعة. وأتاح له فترة وجوده في عدن تسجيل عدد من الأغاني عبر الإذاعة، إضافة إلى إنتاج 10 أسطوانات بالتعاون مع شركة «عدلان فون»، التي كانت متخصصة في إنتاج وتوزيع الأسطوانات الغنائية آنذاك.

تعامل الحداد مع عدد كبير من الشعراء والملحنين، كما لحن بعض أعماله بنفسه، وتميّن بتقديم اللون الحضرمي، إلى جانب إجادته الغناء باللون الصناعي، ليصنّف ضمن الفنانين اليمنيين الذين جمعوا بين أكثر من مدرسة غنائية.

وفي عام 1976م، سجّل أول مشاركة خارجية له في دولة الكويت، عبر أولى حفلاته الغنائية خارج اليمن، قبل أن يشارك في حفلات وأسابيع ثقافية في عدد من الدول الخليجية والعربية، ممثلاً الفن اليمني في محافل متعددة.

انتقل الحداد، عام 1986م إلى مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، حيث واصل نشاطه الفني حتى عام 1989م، منتقلاً بين السعودية والعاصمة المصرية القاهرة، مسجلاً ألبومات غنائية متنوعة خلال تلك الفترة.

وعاد إلى صنعاء عام 1989م ليعمل في وزارتي الثقافة والإعلام، ومذيعاً في إذاعة وتلفزيون صنعاء، قبل تعيينه، بعد إعلان الوحدة اليمنية عام 1990، مستشاراً لوزارة الثقافة اليمنية.

وحصل الحداد على عدة أوسمة وتكريمات، من أبرزها وسام الفنون والآداب من الدرجة الأولى عام 1989م، ودرع الثقافة عام 2005م، إلى جانب تكريمات رسمية من وزارات ثقافية في دول الخليج.

اشتهر الحداد بلقب «فنان المواعيد»، ارتباطاً بعناوين عدد من أشهر أغانيه، مثل: «على الميعاد»، و«تأجل الميعاد»، و«يا محلّ اللقاء حتى بلا ميعاد»، وهو اللقب الذي التصق باسمه في الساحة الفنية اليمنية.

وعقب إعلان الوفاة، سارع فنانون وإعلاميون وناشطون يمنيون إلى نعيه عبر المنصات الرقمية، مستذكرين إسهاماته الفنية والإعلامية، ومشاركين مقاطع من أعماله التي ما زالت حاضرة في الذاكرة الغنائية اليمنية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، وببالغ الحزن والأسى، نتقدم بأحر التعازي وعظيم

المواساة للمناضل العميد/ محمد صالح القاضي

قائد اللواء ١٧٧ مشاة

في استشهاد نجله الثاني الفارس البطل

فواز محمد القاضي

أثناء أداء واجبه الوطني دفاعاً عن الحرية والكرامة.. سائلين الله العلي القدير أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

اللواء الركن/ أحمد حسين النجح - قائد محور البيضاء - قائد لواء ١٧٧ مشاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، وببالغ الحزن والأسى، نتقدم بأحر التعازي وعظيم

المواساة للمناضل العميد/ محمد صالح القاضي

قائد اللواء ١٧٧ مشاة

في استشهاد نجله الثاني الفارس البطل

فواز محمد القاضي

وهو يؤدي واجبه الوطني دفاعاً عن الدين والوطن والجمهورية، وهو الشهيد الثاني من أبنائه وبهذا المصاب الأليم، نعزي والده وكافة أفراد أسرته ورفاقه، سائلين الله العلي القدير أن يرحمه ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الرائد/ ناجي علي الطاهري - المدير المالي للمستشفى العسكري مارب

شطب (4225) وكالة وشركة تجارية يمنية وإقليمية وعالمية

من الحارس القضائي إلى شطب السجل التجاري.. الحوئي يستكمل نهج القطاع الخاص مليشيا الحوئي تحول الاقتصاد المفتوح إلى إقطاعي مغلق على السلالة

منصور الفكرة

شطب مليشيا الحوئي الإرهابية، السجل التجاري والتراخيص لأكثر من أربعة آلاف وكالة تجارية محلية وأجنبية، بهدف إلغاء الاقتصاد اليمني الحر المفتوح من القطاع الخاص الوطني، والهيمنة على الاقتصاد الوطني وتحويله إلى اقتصاد طبقي ثيوقراطي تابع للجماعة، وتحويل السوق المفتوح إلى سوق مغلق على السلالة، والعودة باليمن إلى ما قبل الثورة اليمنية- عهد الإمامة الكهنوتية المتخلفة، حيث تتذرع مليشيا الحوئي بأن هذه الوكالات والشركات لم تجدد تراخيص نشاطها.. لكن الوكالات المشطوبة تفضح كذب المليشيا، لأن الكثير منها جددت تراخيصها، وأخرى رفضت الجماعة التجديد لها، ومجموعة ثالثة مارست ضدها سياسات التضييق، ولم يسمح لها بممارسة نشاطها التجاري، للاستحواذ على خطوط الاستيراد لصالح قيادات في الجماعة.



مؤسسة الرأفة- الوكيل الوحيد لمنتجات معظم شركات صناعة الأدوية السويسرية والبريطانية، كشركة جلاكسو سميكلابن البريطانية، وشركة نوفونورديسك السويسرية وغيرها، وهي شركات عملاقة متخصصة على مستوى العالم في صناعة أصناف حيوية وجوهرية ليس لها بدائل، في صناعة بعض الهرمونات مثل الأنسولين ومشتقاته التي تستخدم لعلاج لأمراض السكر- الإصناف المبردة- التي لا تتوفر لها أصناف بديلة بمستوى جودتها عدا الإصناف المضروبة المغشوشة، التي أغرقت المليشيا السوق اليمني بالأدوية المهربة والمغشوشة، معظمها إيرانية وهندية حليف الكيان الصهيوني.

معظم الشركات العالمية المشطوبة، حصلت على شهادة FDA للجودة (إي إف دي إي) من قبل منظمة الغذاء والدواء العالمية، وكذا حصلت على شهادات (جي إم بي) من منظمة الصحة العالمية على جودة منتجاتها، بل منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة تعتمد عليها منذ عقود في تنفيذ برامجها وحملاتها ومشاريعها الصحية، وهي عقاقير وأدوية مجربة بإشراف خبراء ومتخصصين دوليين.

أدوية إيرانية مضروبة
مشتغلون في قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية، أكدوا أن جماعة الحوئي أنشأت في مناطق سيطرتها سوقاً جديداً للأدوية من أجل تسويق أدوية إيرانية رديئة لا يمكن مقارنتها بمنتجات الشركات الدوائية الأوروبية التي حاربت وكلاءها المحليين والإقليميين لإفساح المجال أمام الأدوية الرديئة والمهربة.

وأشاروا إلى أن الجماعة مكنت الأدوية الإيرانية من غزو السوق اليمني وذلك بعدما لجأت الجماعة الكهنوتية إلى التلاعب باللوائح والمواصفات والتحايل على القوانين اليمنية النافذة لإفراغ السوق اليمني من منتجات الوكالات والشركات العالمية بمنع توريد منتجاتها وإغلاق السوق أمامها في مناطق سيطرة المليشيا بذريعة الاكتفاء الذاتي.

مراة الشكوى
بينما يتحدث بمرارة أصحاب وكالات في قطاع الأدوية اضطرتهم تعسفات مليشيا الحوئي مغادرات مناطق سيطرتها، عن الوضع السيئ الذي وصل إليه السوق التجاري اليمني الذي أغرقته جماعة الحوئي بمنتجات دوائية رديئة لشركات إيرانية وهندية إلى حد أنه لم يعد يفرق بين أصناف الأدوية وبين المخدرات المصنوعة. هذا الأمر ولد حالة من الخوف لدى الناس خشية ضم عناصر في تركيب الدواء مركب مخدر لما عرف عن إيران ومليشيات محورها في صناعة وتجارة المخدرات، في تمويل أعمالها الإرهابية وحروبها في المنطقة.

وأكدوا أن مليشيا الحوئي هدت الأطباء في مناطق سيطرتها بإقناع المرضى وأصحاب الصيدليات التعامل مع أصناف إيرانية وصينية وهندية مهربة على أنها بديلة، وكتابة ورشحات للمرضى بها حصريا، وفي حال مخالفتهم لذلك تتخذ بحقهم عقوبات رادعة منها غرامات مالية كبيرة قد تصل إلى حد مصادرة المنشأة وسحب تراخيص مزاوله المهنة، وأن المليشيا لم تستثن أحداً من وكالات وشركات الأدوية العالمية الشهيرة لتخلد محلها شركات ووكالات حوئية حديثة.

المشطوب سجلاتها التجارية وأنهاء نشاطها التجاري في السوق اليمني، علاقة بإسرائيل أو أمريكا، عدا شركة وماركة وحيدة من السيارات الأمريكية، وهي غير مرغوبة في اليمن لارتفاع أسعارها واستهلاكها الكبير للوقود، وهما لا يناسبان الدخل الضئيل للفرد اليمني، الأمر يجعل استيراد السلع الأمريكية إلى السوق اليمني نادر جداً، لوجود البديل في السوق الآسيوي والأوروبي.

التي شطبها مليشيا الحوئي معظمها أسيوية وأوروبية، منها وكالات "إيسوزو موتورز ليميتد" المقيدة في السجل منذ عام 1976، ووكالة فولفو لصناعة السيارات، بالإضافة إلى شركات عملاقة في صناعة الأدوية بريطانية وسويسرية، وغيرها من الشركات الدوائية التي ليس لمنتجاتها أصناف

- توجه حوئي في إعادة اليمن إلى ما قبل ثورة 26 سبتمبر.. والشركات المشطوب سجلاتها أوروبية
- أغرق السوق بأدوية إيرانية مغشوشة ومهربة وأزاح أصناف ذات جودة عالمية
- 90% من الوكالات المشطوبة في قطاع الأدوية حاصلة على شهادة الـ (FDA للجودة)

- شركات أدوية مشطوبة منتجاتها حائزة على شهادة (جي إم بي) من منظمة الصحة العالمية

بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبالتالي تضطرت هذه الشركات إلى توقيف منتجاتها عن السوق اليمني، وفي نفس الوقت تعلن هذه الوكالات إفلاسها.

سيف الحارس القضائي
وأضافوا: أن المليشيا الحوئي الإرهابية لم تمنحهم أي تسهيلات مستحقة قانونية في استيراد سلع ومنتجات الشركات الخاصة بهم، بينما منحت تسهيلات كبيرة للوكالات والشركات التي أنشأتها لتحل مكان تلك الشركات التجارية العريقة.. مشيرين إلى أن جماعة الحوئي حاربت كل الوكالات اليمنية العريقة، ومنتجات الشركات التي لم تخضع لتبعتها للجماعة، مما عزفت تلك الشركات عن وضع منتجاتها في السوق اليمني باعتبارها سوقاً غير آمن. سواء من خلال رفضها في تجديد التراخيص لنشاطها لكي تستمر في مزاوله نشاطها الاقتصادي أو التوسع والتنوع في نشاطها.

وأشار أصحاب الوكالات، إلى أن الحوئين سلطوا على رقابهم سيف الحارس القضائي بتهم كيدية جاهزة-التجسس والعمالة- لكن أحد ابواب النهب الملبشواوي المنظم، والترجمة الفعلية لخرافة الحق الإلهي للسلالة الكهنوتية، في ابتزاز وسرقة ممتلكات وحقوق الشعب اليمني.

وإذا ما حققت جماعة الحوئي، أهدافها وهيمنة على اقتصاد السوق اليمني واحتكارها للاستيراد والسلع والمنتجات، يمكنها التلاعب والتحكم بأسعار السلع كما نشاء وهذا يضاعف من أعباء المستهلك-المواطن- الذي يصبح قوته تحت رحمتها، وسيكون مجبراً على الانقياد لها ولأيديولوجيتها.

الشطب سلاح آخر للابتزاز
الحقيقة ليس لتلك الوكالات والشركات

وتزيمة لهذا أسست مليشيا الحوئي شركات حديثة تابعة لها ومنحتها امتيازات كبيرة واعفاءات شاملة من كل الرسوم القانونية، والضرائب وغيرها، بالإضافة إلى منحها تسهيلات كبيرة بحيث تتمكن وكالاتها من ممارسة نشاطها التجاري واستيراد منتجات رديئة لشركات غير معروفة، بسهولة ويسر ودون عوائق تعرضها بينها فتح لها اعتمادات وضمانات بنكية بعدة طرق وعبر شركات وهمية مسجلة في دول إقليمية.

وأخر أسلحة مليشيا الحوئي في نهب وتصفية القطاع الخاص، سلاح شطب السجل التجاري لوكالات تجارية وشركات محلية وإقليمية وعالمية، عريقة مسجلة منذ سبعينيات القرن

الماضي، مثل "إيسوزو موتورز ليميتد" المقيدة في السجل منذ عام 1976، ووكالة فولفو لصناعة السيارات، ووكالات أخرى في قطاع الأدوية يعود سجلاتها إلى عام 1972.

ذرائع تخفي أهداف الهيمنة
الحقائق على أرض الواقع، أكدت أن جماعة الحوئي تستخدم «الشطب للسجلات التجارية» سلاح ابتزاز، تخفي وراءه أهدافاً خبيثة في إحلال وكالات تابعة لها بدلاً عن هذه الوكالات المشطوبة العريقة في منتجاتها وسمعتها التجارية محلياً وعالمياً لإزاحتها وإحلال مكانها شبكة من الوكلاء والتجار التابعين للجماعة، لكي يتحقق لها الهيمنة الفئوية السلالية على السوق اليمني، وهذا يصعب توحيد الاقتصاد اليمني، وإنهاء الحرب في البلاد، لأنه يخلق انقساماً في بنية الاقتصاد اليمني بين اقتصاديين متصارعين- اقتصاد حر وسوق مفتوح في المناطق المحررة واقتصاد ثيوقراطي سلالي، وسوق مغلق محتكر في المناطق الخاضعة للحوئين.

وأكد مراقبون، أن حجج جماعة الحوئي تخفي أهدافاً لنهب وسطو ممنهجة للاستحواذ على القطاع التجاري، ما يضع الوكلاء التجاريين الرافضين للتبعية تحت طائلة سيف ابتزاز المليشيا واللجوء إلى ارهاب الوكالات والشركات بالشطب التي اضطرت في معظمها الخضوع لابتزازها ودفع اتاوات أو رسوم مزدوجة في تجديد تراخيصها ودفع الاموال للمليشيا؛ وإذا لم تدفع فقدت وكالاتهم واستبدالها بوكلاء من الجماعة.

أساليب النهب الملبشواوي
إلى ذلك، كشف عدد من التجار وأصحاب الوكالات والشركات الاستثمارية- منهم عبدالله الكبوس، ومدين ياسين وغيرهم- عن تعرضهم

بالمجزرة الاقتصادية المنهجة بحق ما تبقى من القطاع الخاص في مناطق سيطرتها، وضربة مباشرة لآخر أعمدة النشاط التجاري تعمق من حالة الإنهيار الاقتصادي والمعيشي.

وقال: " هذه الخطوة لا تتفصل عن مسار واضح تعمل عليه المليشيا منذ انقلابها، إعادة تشكيل سوق الوكالات التجارية وفق مصالحها، وفتح المجال أمام شركاتها وشبكاتنا المشبوهة للسيطرة على التوكيلات الحصرية، بعد إقصاء الوكلاء الشرعيين تحت ذرائع شكلية، في امتداد صريح لنهج المصادرة والعبث بمقدرات الاقتصاد الوطني".

إحلال كيانات وهمية
وأضاف: إن ما يجري هو جزء من خطة مدروسة تستهدف القضاء على كبار البيوت التجارية والتجار المعتمدين، وإحلال كيانات وهمية تابعة للمليشيا مكانها، ضمن نموذج الاقتصاد الموازي الذي تعمل على ترسيخه، والقائم على الاحتكار، والجباية، وتدوير الأموال داخل شبكات مغلقة تخدم أجندتها وتغذي أنشطتها الإرهابية العابرة للحدود.. مؤكداً أن هذه الممارسات لم تتوقف عند حدود السيطرة، بل أدت إلى شلل القطاع الخاص، وإفلاس عدد كبير من التجار، وإغلاق شركات ومصانع، إلى جانب تهجير رؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما انعكس بشكل مباشر على معيشة المواطنين، حيث فقد عشرات الآلاف من العمال مصادر دخلهم، في واحدة من أخطر موجات التدمير المنظم للاقتصاد..

كيف أنشأت المليشيا تجارتها؟!
جماعة الحوئي منذ انقلابها في سبتمبر / أيلول 2014، واستيلائها على مؤسسات الدولة اليمنية، مارست سياسة التضييق على القطاع الخاص والشركات التجارية والاستثمارية لصالح وكالات وشركات أنشأتها قيادة الجماعة للاستيلاء والسيطرة على الاقتصاد اليمني وتحويله من اقتصاد حر مفتوح إلى اقتصاد مغلق ثيوقراطي طبقي تحتكره فئة وحيدة سلالية.

واستخدمت المليشيا الحوئية سياسة عنصرية للاستحواذ والهيمنة على السوق التجاري والعودة به إلى ما قبل ثورة 26 سبتمبر 1962، واحتكار عمل نشاط القطاع الخاص على الأسرة السلالية الحاكمة-الإمام- الذي كان في فترة ما قبل الثورة لا يسمح للميمنين في ممارسة أي نشاط تجاري ما لم يكن باسم الكهنوت الإمام، والتاجر اليمني الطامح في ممارسة هذا النشاط لحسابه وباسمه حتى يصبح رجل أعمال معتبر، صار مجرد عبد مأمور وعامل في خدمة تجارة واقتصاد امامي سلالي ثيوقراطي طبقي كهنوتي، بأمر ولحساب ذاك المسمى الإمام وتحت إشرافه.

اليمن والخليج.. من حصار المضائق إلى نضاء الاتحاد



د. علي السليبي

في لحظات التحول الكبرى، لا تُقاس حكمة القيادات بعدد الخطابات، بل بقدرتها على تحويل التهديدات إلى فرص استراتيجية. واليمن اليوم يقف عند لحظة كاشفة، تتقاطع فيها الإرادة الوطنية مع الحاجة الإقليمية، حيث لم تعد الأزمة شأنًا داخليًا، بل أصبحت جزءًا من معادلة أمن الطاقة والتجارة العالمية. فالمنطقة التي يمر عبرها ما يقارب ثلث تجارة النفط العالمية لا يمكن أن تبقى رهينة مضائق مهددة بالتوتر والابتزاز، وهنا تحديدًا يتحول التباطؤ من خطأ سياسي إلى مخاطرة استراتيجية قد تعيد إنتاج الأزمة بأشكال أكثر تعقيدًا. ومن هذا المنطلق، فإن استعادة مركز القرار تبدأ من الداخل، عبر توحيد المسار السياسي تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي، والانتقال من حالة التشاور المفتوح إلى قرار منظم. ولم يعد تشكيل لجنة تحضيرية للحوار الجنوبي المرتقب في الرياض خيارًا تنظيميًا، بل ضرورة سياسية لاستكمال وإثراء مخرجات الحوار الوطني الشامل لعام 2014، وسد فجوات الفراغ، واستعادة زمام المبادرة.

فالمرحلة لم تعد تحتمل إدارة التوازنات بالحد الأدنى، بل تتطلب أدوات قادرة على إنتاج التوافق وصناعة القرار، وشخصيات تمتلك القدرة على الربط بين الداخل والخارج، وتحويل الحوار من مساحة نقاش مفتوح إلى مسار مؤسسي منتج يقود إلى نتائج عملية قابلة للتنفيذ. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الوجوه ذات الحضور التوافقي والقدرة على الحركة الفاعلة بين مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية.

وفي مقدمة هذه الأسماء يبرز الأستاذ هاني علي سالم البيض، بما يمتلكه من رؤية وطنية، وبما أبداه مؤخرًا من حراك سياسي متصاعد، من خلال لقاءاته مع عدد من الفعاليات والشخصيات الجنوبية، إضافة إلى تفاعلاته واتصالاته مع أطراف إقليمية، من بينها السفير السعودي. وهو ما يعكس موقعه كأحد العناصر القادرة على أداء دور جسري في هذه المرحلة، عبر تحويل التباينات إلى نقاط تقاطع، وبناء مساحات ثقة قابلة للتوسع بين الأطراف المختلفة. ومن هنا، فإن المطلوب ليس مجرد "جسور ثقة" بالمعنى الخطابي، بل منظومة فعل سياسي تعيد التوازن للشهد، وتؤسس لشراكة وطنية تتجاوز الانقسامات، وترتبط الاستقرار الداخلي بمقتضيات الأمن الإقليمي ومصالحه المشتركة.

غير أن التحول الحقيقي لا يتوقف عند إعادة ترتيب الداخل، بل يبدأ بإعادة تعريف الأزمة ذاتها، فاليمن، بما يمتلكه من موقع جغرافي حاكم، ليس ساحة صراع بطبيعته، بل ركيزة الاستقرار إقليمي آسيء توظيفها. وعليه، فإن الفيدرالية ليست خيارًا إداريًا، بل قرارًا استراتيجيًا لإدارة الجغرافيا والموارد وتحويل التنوع إلى قوة منتجة.

وفي هذا السياق، لا يمكن فصل مستقبل اليمن عن محيطه الخليجي؛ فاندماجها في منظومة خليجية مستقرة ليس احتمالًا مؤجلًا، بل ضرورة متبادلة تفرضها معادلات الأمن والطاقة، ومن هنا، فإن الاتجاه نحو كيان اتحادي أوسع يضم اليمن ودول الخليج لم يعد فكرة نظرية، بل مسارا واقعيًا ينبغي الشروع في بنائه سياسيًا واقتصاديًا من الآن.

ومن قلب هذه الرؤية، تبرز المهرة بوصفها نقطة التحول الأهم في المعادلة. فموقعها المفتوح على بحر العرب يمنحها ميزة استراتيجية نادرة، تتمثل في الوصول المباشر إلى المحيط الهندي بعيدًا عن الاختناقات البحرية التقليدية، كما أشار إلى ذلك الدكتور منصور المالك في مقاله الموسوم: "المهرة: خيار استراتيجي لأمن الطاقة والتجارة في المنطقة".

إن تحويل المهرة إلى ميناء استراتيجي، وربطها بشبكات أنابيب النفط وطرق النقل الحديثة الممتدة نحو الخليج، لا يمثل مجرد مشروع اقتصادي، بل تحولًا في موازين القوة الإقليمية. فامتلاك مسارات بديلة للطاقة يعني تقليص الاعتماد على الممرات المهددة، وخفض كلفة ومخاطر النقل، وضمان استمرارية تدفق الإمدادات إلى الأسواق العالمية، فضلًا عن إنشاء ممر تجاري جديد يربط الخليج بأسيا وأفريقيا بكفاءة أعلى.

وبهذا المعنى، لا تعود المهرة مجرد مساحة جغرافية، بل تتحول إلى مركز ثقل استراتيجي ونقطة ارتكاز لإعادة تشكيل الاقتصاد اليمني وتعزيز الترابط الداخلي. كما تمنح دول الخليج خيارًا عمليًا للخروج من ضغوط المضائق، وتؤسس لشراكة قائمة على المصالح المتبادلة، تجعل من انضمام اليمن إلى المنظومة الخليجية ضرورة أمنية واقتصادية، لا مجرد طرح سياسي.

وإذا كان التشخيص واضحًا، فإن الاستجابة يجب أن تكون على مستوى التحدي، عبر الانتقال من الطروحات العامة إلى قرارات عملية تبدأ بإعلان مسار الدولة الاتحادية استنادًا إلى مخرجات الحوار الوطني الشامل، واستكماله بحوار جنوبي فاعل عبر لجنة تحضيرية تُشكل بقرار رئاسي لإدارة المرحلة الانتقالية. فترتيب البيت الداخلي هو المدخل الأول للخروج من التيه، وهو ما يتطلب وجوهاً تمتلك قبولًا إقليميًا ورؤية مرنة، قادرة على تحويل التوافق إلى مسار سياسي منتج.

وبالتوازي مع ذلك، يبرز مشروع المهرة كمحرك للطاقة واللوجستيات بوصفه حجر الزاوية في بناء شراكة خليجية-يمنية جديدة، تقوم على الاستثمار المشترك والمصالح المتبادلة والاستقرار طويل الأمد. وهي خطوات ليست نظرية، بل قابلة للتنفيذ إذا ما توفرت الإرادة السياسية والوعي بمتطلبات اللحظة.

وفي سياق عالمي يتجه نحو التكتلات الكبرى، لم يعد للدول المنفردة القدرة على حماية مصالحها في بيئة مضطربة، كما أن بقاء اليمن خارج المنظومة الخليجية يمثل ثغرة استراتيجية، من حين أن استمرار اعتماد الخليج على المضائق وحدها يشكل مخاطرة دائمة.

لذلك، فإن الانتقال من التعاون إلى التكامل، ومن التنسيق إلى الاتحاد، لم يعد خيارًا مثاليًا، بل ضرورة يفرضها الواقع وتؤكدتها التحولات المتسارعة. إن اليمن لا يحتاج اليوم إلى إدارة أزماته، بقدر ما يحتاج إلى مشروع يعيد تعريف موقعه في المنطقة، مشروع يبدأ بغيرهالية حقيقية، ويتجسد في موائى وأنابيب وطرق، وينتهي بشراكة إقليمية تصبغها موازين القوة. وفي هذا الإطار، تبرز معادلة واضحة لا تحتمل التأويل:

استقرار اليمن = أمن الخليج + استقرار الطاقة + ازدهار التجارة. وعليه، فإن السؤال لم يعد متعلقًا بامتلاك الرؤية، بل بامتلاك شجاعة القرار والوقت المناسب. فالعالم لا ينتظر المترددين، والتحولات الكبرى لا تصنعها الأمنيات، بل الإرادة السياسية القادرة على تحويل اللحظة إلى نقطة انطلاق. عام 2026 لن يكتب بما قيل فيه، بل بما اتخذ فيه من قرارات؛ فلما أن يكون عام الانتقال من حصار المضائق إلى نضاء الاتحاد، أو أن يُضاف إلى سجل الفرص الضائعة في تاريخ المنطقة.

استعادة البوصلة في زمن التحولات

المصالح المشتركة، فحسن إدارة العلاقات الخارجية جزء من تثبيت الاستقرار الداخلي.

غير أن كل ذلك يبقى رهوياً بقدرتنا على تثبيت قواعد أساسية: حماية السلم المجتمعي، تحييد الخدمات، تعزيز العدالة، واحترام التنوع. فهذه القواعد لا تُلغى الاختلاف، لكنها تمنح تحوله إلى صدام.

إن تأجيل القضايا الخلافية الكبرى ليس ترفيلاً بالحقوق، بل تعبير عن نضج يُدرك أن الحفاظ على الكيان المجتمعي هو شرط أي استحقاق سياسي قادم، فالحقوق تُصان بالحكمة، لا بالاستنزاف.

لقد آن الأوان للانتقال من منطق إثبات المواقف إلى صناعة النتائج، ومن استدعاء الخلاف إلى استثمار المشتركات. فالجتمع القادر على تحويل أزماته إلى فرص هو الذي ينتصر على أسباب الانقسام داخلة.

إن بناء التوافق يبدأ بخطوات عملية: خطاب مسؤول، مبادرات مشتركة، جسور ثقة، وحوار صادق. وعندما تترامم هذه الجهود، تتحول الإمكانيات إلى واقع، ويجد الناس طريقهم نحو حياة كريمة واستقرار مستدام.

* نائب وزير الصناعة والتجارة

التاريخ يتاديكم

لم يكونوا مجرد أسماء.. بل كانوا مواقف وقرارات شجاعة. صنعت تاريخاً لايمحى.

واليوم الجزيرة العربية بحاجة إلى رجل همام، يكون فارس الكلمة، قوي العقيدة، ثاقب النظرة، حكيم الخُطى، شوروي القرار، يلم الشمل ويعيد اللحمة، وفيأ لأمته، ومن حوله رجال يحملون نفس همته. يؤسس لمجلس دفاع موحد لحماية الارض والعرض، ويعمل لمجلس شوري عام موحد على مستوى المنطقة.. يرفع صوت الحق والعدل للأخذ بصوابية القرار. فإذا لم تأخذ الأمور بمأخذ الجد، وإلا فالأمة مهددة بالعودة إلى الوراء ألف عام.

اليوم ونحن نعيش زمن التحديات الكبرى -يناديكم التاريخ- أن تستعيدوا عزتكم وأن تعودوا إلى قيم الرجولة والكرامة التي كان يفاخر بها أجدادكم، وأن تدرِكوا أن العلم والعمل هما جناحا النهضة، فلا نهضة بلا معرفة، ولا كرامة، بلا إنتاج.. إن الأمة التي صنعت تاريخاً قادرة على صناعة المستقبل.. بشرط أن تستيقظ من غفلتها وتستعيد وحدتها، وتؤمن أن الكرامة لا تشتري بل تصنع بالعمل والإرادة. الآن وفي هذه اللحظات الحرجة يصنع تاريخ للمنطقة، قد يكون سلباً او إيجاباً.. لذلك إجعلوا من هذه اللحظات، بداية عهد جديد عهد قوة ووحدة وتاريخ مجد لتليد..

إنهاليست دعوة حلم بل دعوة إلى العمل والفعل فكما صنع السابقون تاريخاً من نور وسط الظلام .. كذلك يجب على جيل اليوم أن يصنعوا تاريخاً يعيد للامة كرامتهاوعزها ويكتب فصلاً جديداً من المجد العربي والاسلامي.

هذه ليس مجرد كلمات بل هوداء إلى كل قلب ينبض بالعروبة والإيمان الصادق ليكتب التاريخ من جديد... الأ.. هل من مجيب!؟



عميد/عبدالله إبراهيم الوليدي

ليس في صفحات التاريخ مكان للضعفاء ولافي ساحات المعارك موطن قدم للمتريدين. إن الأمم العظيمة لا تصنع بالهتاف ولا بالشعارات. بل تبني العزيمة الصلبة بالدماء التي تسقى في سبيل الكرامة، وبالوحدة التي تجعل من الصفوف جداراً لا يخترق.. لقد كان العرب قبل الإسلام قبائل متفرقة حتى جاء الإسلام فصهرهم في بوتقة العقيدة الأرض بالعدل، ويضيئون العقول بالعلم. امتدت حضارتهم من الإندلس إلى تخوم الصين وكانوا سادة الميدان وقادة الفكر.. لكن حين تفرقوا، ضاع المجد، وتسطلت عليهم الأمم. أيها الملوك والأمراء، أصحاب السلطان ومفاتيح القرار، أيها الرُعاء والقادة، حملة الرايات وصناع المواقف، أيها الحكماء والمفكرون والعلماء، أنوار العقول ومصابيح الهداية، أيها العقلاء من جمعتم بين الحكمة والبصيرة، إن التاريخ حين يناديكم فإنه يستحضر أمجادكم ويستشهد بمواقفكم ويحلمكم أمانة الرسالة، لتكونوا قدوة للأجيال، وحراساً للقيم، وصناعاً لمستقبل يليق بالعرب ومكانتهم بين الأمم.

اجعلوا من هذه اللحظات بداية عهد جديد، عهد قوة ووحدة عهد رجال لا يهابون العواصف. بل يحسنون التفكير في صنع القرار وأن يجعلون من هذه الأونة لحظات تأمل وتدبر في استحضار ذاكرة الرجال الذين صنعوا المجد لهذه الأمة رجال لم يقبلوا بالذل ولم يرضوا بالهوان على انفسهم أو طمس هويتهم.. ألم يكن عبد الرحمن الداخل يوم دخل الأندلس وحيداً فحول غربتها إلى حضارة.. ألم يكن صلاح الدين الأيوبي رجلاً واحداً حين فكر لإعادة كرامة الأمة في تحرير بيت المقدس، وما كان لاذلاً لو أكون أنا لها.. ألم يكن عمر بن الخطاب صوتاً صارماً حين أقام العدل.. حتى خشية الظالمون.. هؤلاء الرجال

الحصار البحري على إيران.. ضربة استراتيجية من خارج الصندوق

حجم التجارة التي تمر عبر الخليج، ما يجعل الحصار شبه محكم. ولا يمكن إغفال التأثير النقدي، حيث سيؤدي فقدان تدفقات العملة الأجنبية إلى تسارع انهيار الريال الإيراني، الذي يعاني أصلاً من تدهور حاد. ومع ارتفاع التضخم إلى مستويات خطيرة، قد يدخل الاقتصاد في مرحلة تضخم مفرط، ما يضاعف الضغوط على المجتمع ويزيد من احتمالات الاضطراب الداخلي.

أما على الصعيد الدولي، فإن حلفاء إيران هم الأكثر تضرراً من هذا الوضع. فالدول التي تعتمد على التجارة عبر الخليج، وعلى رأسها الصين، ستأثر بشكل مباشر. ومع ذلك، من غير المرجح أن تدخل هذه الدول في مواجهة عسكرية لأجل إيران، أو أن تتحدى الحصار بشكل مباشر، لما قد يترتب على ذلك من مخاطر تصعيد عالمي. وبالتالي، فإن الضرر الواقع على الحلفاء قد يتحول إلى عامل ضغط على إيران نفسها، بدل أن يكون مصدر دعم لها.

في المحصلة، يُعد الحصار البحري أداة ضغط مركبة تجمع بين التأثير الاقتصادي السريع، والتفوق الاستراتيجي، والغطاء السياسي القبول دولياً. وهو مثال واضح على كيف يمكن لفكرة "من خارج الصندوق" أن تُحدث تأثيراً يفوق بكثير الأدوات التقليدية، وتضع إيران أمام تحدٍ اقتصادي غير مسبوق قد يعيد تشكيل سلوكها أو يقضي تماماً على اوضاع استقرارها الداخلي الهش أصلاً.

تُظهر أن الحصار عندما يُفرض بجديّة يمكن أن يُحدث تأثيراً سريعاً وعميقاً. فحين يتم تشديد الرقابة البحرية ومنع التهريب، تختنق الموارد المالية وتضعف القدرة التشغيلية للجهاث المستهدفة. وهذا ما يتوقع أن يحدث مع إيران، التي تعاني أصلاً من وضع اقتصادي هش، وتواجه ضغوطاً داخلية متزايدة. فالنظام الإيراني يدرك أن أخطر ما يواجهه ليس الضغط الخارجي فقط، بل احتمال انفجار الأوضاع الداخلية نتيجة التدهور الاقتصادي، ولذلك كان يسعى بكل وسيلة للحصول على التدفقات المالية التي تبقية مستمرا.

اقتصادياً، يتجلى التأثير بشكل أوضح في قطاع الطاقة، الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الإيراني. النفط والغاز اللذان يشكلان نحو 80% من إيرادات الحكومة من الصادرات، وحوالي 23.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع سيطرة صندوق تصدير نحو 1.5 مليون برميل يومياً، أي ما يقارب 139 مليون دولار يومياً، كما ستوقف صادرات البتروكيماويات التي تبلغ نحو 54 مليون دولار يومياً، إضافة إلى خسائر في الصادرات غير النفطية والتي تُقدّر بحوالي 79 مليون دولار يومياً.

الأخطر من ذلك هو محدودية البدائل. فالوائى الواقعة خارج مضيق هرمز، مثل ميناء جاسك أو تشابهار، لا تمتلك القدرة التشغيلية الكافية لتعويض هذا النقص. إذ لا تستطيع هذه الموانئ مجتمعة تغطية أكثر من 10% من



المستشار سالم سلمان *

الناس. فكل جهد سياسي لا ينعكس على حياة المواطن يظل ناقصاً، ومن هنا، فإن دعم المشاريع الصغيرة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتمكين المبادرات الإنتاجية، تمثل أدوات مباشرة لإعادة بناء الثقة وربط المواطن بالدولة.

إقليمياً ودولياً، تفرض الواقعية إدراك أن الحلول تُصاغ ضمن توازنات أوسع، ما يستدعي خطاباً عقلانياً وشراكات قائمة على

في المراحل الانتقالية المعقدة، لا تُقاس قوة المجتمعات بقدرتها على حسم خلافاتها، بل بقدرتها على إدارتها دون أن تتحول إلى انقسام يُعطل مسارها. وهذه هي معضلة اللحظة الراهنة؛ حيث تتقاطع الأزمات السياسية مع الضغوط الاقتصادية، وتتداخل التوازنات الإقليمية مع التحولات الدولية، في بيئة تتطلب وعياً جمعيًا ناضجاً وخطاباً مسؤولاً.

ما يعيشه ليس أزمة عابرة، بل لحظة إعادة تشكّل تُختبر فيها صلابة المجتمعات. وفي مثل هذه اللحظات، يصبح الشك المتبادل وفقدان الثقة أخطر من أي تهديد خارجي، لأنه يُفكك البنية الداخلية التي يقوم عليها الاستقرار. من هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات، ليس بإلغاء التباينات، بل بإدراجها ضمن مساحة توافق مشتركة تُقدّم ما يجمعنا على ما يفرقنا، فالنجارب تُثبّت أن المجتمعات التي تعبر الأزمات هي تلك التي تؤجل صراعاتها الثانوية، وتتفقد على مبادئ عريضة تحفظ التماسك وتفتح الطريق نحو البناء.

ولا يعني هذا التوجه بأي حال انتزاع عناصر القوة من أي طرف، أو تدويب خصوصية مواقفه، بل على العكس؛ إنه يقوم

حين يكتب الغرور نهايته بيده



محمد عبدالله الخميم

في نهاية 2022، لم يكن استهداف ميناء الضبة مجرد عملية عسكرية عابرة.. بل كان قراراً استراتيجياً أمّلته طهران على وكيلها الحوثي: قطع شريان الاقتصاد اليمني، حرمان الدولة من أكثر من 70% من مواردها، وخلق شعب كامل.. فقط لإثبات النفوذ.

بومها، تصرف الحوثي بعقلية المنتصر المتحكم بالمشهد... وخرج عبدالله الحوثياني متباهياً باستهداف البربوز (الحفنية) بدقة عالية. وكان الاقتصاد اليمني ورقة مساومة في جيبه، وكان الألم الذي زرعه لن يعود إليه يوماً.

لكن ما لم يفهمه هذا المشروع.. أن الاقتصاد ساحة حرب طويلة النفس، وأن من يحترف خنق الموائى.. قد يستيقظ يوماً وهو أول المختنقين.

اليوم، المشهد ينقلب بهدوء قاسٍ: موائى إيران نفسها تحت الضغط، التصدير يُخنق، والاقتصاد يُستنزف من الداخل قبل الخارج. المفارقة؟

نفس الأداء.. نفس الأسلوب.. لكن هذه المرة على الرأس لا على الآخرين. السخرية المرة هنا.. أن من كان يحتفل بضرب ميناء الضبة، لم يتخيل أن اللعبة يمكن أن تُلعب ضده.. وبنفس القواعد التي ظنّها حكراً عليه. وكان الرسالة تقول: "من يكتب سيناريو الخنق للآخرين. يجب أن يتقن دور الضحية أيضاً".

أما النهاية التي تلوح في الأفق.. فليست مجرد خسارة اقتصادية، بل بداية تفكك مشروع كامل قام على الابتزاز، لا على الدولة.

الحوثيراني اليوم لا يواجه فقط استحقاق الداخل اليمني الغاضب، بل أيضاً سقوط المظلة التي كانت تمنحه القدرة على الإيذاء دون حساب. الألام لا تدور فقط.. بل تعيد ترتيب الحسابات بدقة قاسية. ومن حاصر قوت اليمنيين.. سيجد نفسه قريباً محاصراً.. لا بالموائى فقط، بل بالنهاية التي طال تأجيلها. والحوثيراني.. لا يسقط فجأة، بل ينهار أولاً.. ثم يدرك متأخراً أنه سقط منذ زمن.



د. وسام ساندوه

سياسية واقتصادية. لكن الحصار البحري يعكس المعادلة، إذ يحرم إيران من دور "الشرطي" في المضيق ويجعلها هي الطرف المحاصر، ما يُفقد القدرة على تحقيق عوائد من القرصنة والتحكم في حركة التجارة العالمية. ثالثاً: يضع هذا الإجراء إيران في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي، ولكن بطريقة مبررة سياسياً. فلو كان قد تم فرض هذا الحصار البحري الشامل بشكل تقليدي استباقياً من قبل الولايات المتحدة، لكان قد واجه معارضة دولية واسعة. أما الحصار البحري الآن فيأتي في سياق ردّ على تهديدات الملاحة الدولية، ما يجعله مبرراً ومقبولاً.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن لدينا تجارب

يُعدّ قرار فرض حصار بحري على إيران من أكثر القرارات الاستراتيجية جرأة وابتكاراً في إدارة الصراع الجيوسياسي والاقتصادي في هذه الحرب. فهذا القرار لا يندرج ضمن الأدوات التقليدية للعقوبات الاقتصادية، بل يتجاوزها إلى مستوى أشد تأثيراً وفاعلية، حيث يستهدف شريان الاقتصاد الإيراني بشكل مباشر، ويعيد تشكيل موازين القوة دون الدخول في مواجهة عسكرية شاملة. وسأحاول تفصيله بهذا المقال من عدة أوجه:

أولاً: يتمثل البُعد العنقري في هذا القرار في قدرته على خنق الاقتصاد الإيراني بسرعة غير مسبوقة، فبدلاً من العقوبات التقليدية التي تحتاج وقتاً طويلاً لتؤتي ثمارها، يأتي الحصار البحري ليضرب في العمق: الصادرات والواردات. تشير التقديرات إلى أن إيران قد تخسر نحو 276 مليون دولار يومياً من الصادرات، إضافة إلى تعطّل واردات بقيمة 109 مليون دولار يومياً، ما يعني خسارة إجمالية تقارب 430 مليون دولار يومياً، أي نحو 13 مليار دولار شهرياً. هذه الأرقام تعكس حجم الاعتماد الإيراني الكبير على الممرات البحرية، حيث يمر أكثر من 90% من تجارتها عبر الخليج.

ثانياً: يسحب هذا القرار من إيران إحدى أهم أوراقها الاستراتيجية، وهي ورقة الابتزاز عبر مضيق هرمز. فلطالما استخدمت طهران هذا المضيق كورقة ضغط على العالم، ملوثة بإغلافه أو تهديد الملاحة فيه لتحقيق مكاسب



ضبطتها الحملة الأمنية غرب لحج..

النيابة الجزائرية تلتف طناً و 213 كيلو جراماً من المخدرات في عدن

خاص:

استمراراً للجهود الحثيثة في مكافحة آفة المخدرات والجريمة التي تهدد المجتمع اليمني التي تتاجر فيها إيران ومليشياتها الحوثية، قامت نيابة الاستئناف الجزائرية المتخصصة في العاصمة عدن صباح الثلاثاء الـ 14 أبريل / نيسان 2026م، بإتلاف أكبر كمية من المواد المخدرة تقدر بأكثر من طن و 213 كيلو جراماً، كانت قد ضبطتها قوات الحملة الأمنية والعسكرية، بقيادة العميد حمدي شكري قائد الفرقة الثاني عمالقة، والحملة الأمنية في الصبيحة وباب المندب قبل وصولها إلى مليشيا الحوثي.

وجرت عملية الإلتاف، الثلاثاء، بمقر النيابة الجزائرية المتخصصة بمديرية خور مكسر وسط العاصمة عدن، وشملت عملية الإلتاف ما يناهز طناً و 213 كيلوجراماً من المخدرات، في مقدمتها مادة الشبو والكتاجون، والهريون والحشيش، تم ضبطها في المياه الإقليمية قبالة مديرية المضاربة، ورأس العارة قرب باب المندب، من قبل الوحدة البحرية التابعة للحملة الأمنية والعسكرية، وذلك خلال أربع ضبطيات، إلى جانب إحدى الضبطيات لمادة الكتاجون ضبطتها الأجهزة الأمنية بمحافظة أبين.

- تفاصيل المواد والكميات المخدرة المضبوطة التي تم إلتافها:

606 كيلو جرامات من مادة الشبو.
139 كيلو جراماً من مادة الحشيش.
100 كيلو جرام من مادة الهريون.
368 كيلو من مادة الكتاجون، منها:
(236) ضبطتها الحملة الأمنية في الصبيحة،
(132) كيلوجراماً ضبطتها الأجهزة الأمنية بمحافظة أبين.
تمت عملية الإلتاف من قبل نيابة الاستئناف الجزائرية المتخصصة، بعد استكمال كافة الإجراءات القانونية والفنية، وبموجب محاضر

كبير. وجرت عملية الإلتاف بمقر مجمع النيابة الجزائرية المتخصصة، بمتابعة من قبل عضو مجلس القيادة الرئاسي قائد ألوية العمالقة اللواء عبدالرحمن المحرمي «أبو زرعة»، وبإشراف

ضبطيات منذ مطلع العام الجاري، وتم تسليمها للنيابة الجزائرية مع المهربين بصورة مباشرة، وبعد استكمال النيابة الجزائرية التحقيقات مع المهربين وإعداد محاضر الإلتاف، تمت عملية الإلتاف وسط حضور أمني وعسكري وقضائي

النيابة الجزائرية المتخصصة في العاصمة المؤقتة عدن، التي تولت عملية استلام المواد المضبوطة من قبل الحملة الأمنية والعسكرية في الصبيحة وباب المندب، وذلك بعد فرز وتحريز الكميات المضبوطة أولاً بأول ابتداءً من أواخر العام 2025، تبعها ثلاث

مدير عام مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية:

حماية المجتمع من المخدرات مسؤولية مشتركة



قال مدير عام مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، العميد عبد الله أحمد لحمدي: إن عملية إلتاف أكثر من طن من المواد المخدرة في العاصمة المؤقتة عدن تمثل رسالة حازمة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن الوطن، وتجسد مستوى الجدية التي تنتهجها الدولة في مواجهة آفة المخدرات وتجفيف منابعها.

وأكد العميد لحمدي أن هذه الجهود تأتي في إطار توجيهات معالي وزير الداخلية اللواء الركن إبراهيم علي حيدان، وبدعم ومتابعة مباشرة من قيادة الوزارة، بما يعكس حرصاً كبيراً على تعزيز الأداء الأمني، ورفع مستوى التنسيق بين مختلف الأجهزة المختصة في مكافحة هذه الجرائم الخطيرة.

وشدد العميد لحمدي على أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها في المحافظات لن تتهاون في أداء واجبها الوطني، وستواصل تنفيذ عملياتها الأمنية والاستباقية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والعسكرية لضرب أوكار التهريب والترويج للمخدرات، مؤكداً أن يد العدالة ستطال كل المتورطين دون استثناء.

وأضاف: أن المرحلة المقبلة ستشهد تصعيداً نوعياً في العمل الأمني، وتعزيزاً لمستوى التنسيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في تضيق الخناق على شبكات المخدرات والقضاء عليها.

واختتم بالتأكيد على أن حماية المجتمع من آفة المخدرات تمثل مسؤولية وطنية مشتركة، داعياً المواطنين إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية والإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة، دعماً لجهود حفظ الأمن والاستقرار.

وشدد في ختام تصريحه على أهمية تبني حلول حديثة لعمليات إلتاف المواد المخدرة، داعياً وزارة الداخلية والحكومة إلى توفير أفران مخصصة وفق المعايير الفنية والبيئية المعتمدة، بما يكفل تنفيذ عمليات الإلتاف بصورة آمنة ومنظمة، ويعزز من كفاءة الإجراءات القانونية، ويحافظ على السلامة العامة

مباشر من النائب العام فضيلة القاضي قاهر مصطفى علي، وبحضور وإشراف ميداني من قبل فضيلة القاضي يحيى ناصر الشعبي رئيس نيابة الاستئناف الجزائرية المتخصصة، وأعضاء النيابة الجزائرية المتخصصة، وقلم التوثيق، ووكيل وزارة الداخلية اللواء محمد مساعد الأمير، وقائد قوات الأمن الخاصة الدكتور عبدالسلام قائد الجمالي، ومدير إدارة العلاقات الخارجية في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية النقيب خميس لرضي، ومدير إدارة مكافحة المخدرات بمحافظة لحج المقدم مختار الدقم، ونائبه النقيب محمد عبيدروس، وكذلك مدير إدارة مكافحة المخدرات بأمن عدن المقدم مياس العجدي، ونائبه إيهاب أحمد، ومدير إدارة مكافحة المخدرات في قوات الأمن الوطني لحج النقيب وهيب البكري. وتعد عملية الإلتاف هي الأكبر، وهي جزء من ضمن سلسلة كبيرة من النجاحات البارزة واللافتة التي تحققتها الحملة الأمنية والعسكرية في الصبيحة وباب المندب غرب محافظة لحج التابعة لألوية العمالقة، بقيادة العميد حمدي شكري، منذ تأسيس الحملة الأمنية في أغسطس / آب 2023م، ومنذ ذلك الحين استطاعت الحملة والوحدة البحرية التابعة لها، تحقيق الكثير من الإنجازات الأمنية والعسكرية في مكافحة التهريب برا وبحراً، وسنت حرباً مفتوحة على تهريب ومكافحة وترويج المخدرات، بمشاركة فاعلة من قبل إدارة مكافحة المخدرات بأمن محافظة لحج بقيادة المقدم مختار الدقم. هذه النجاحات المتواصلة والمستمرة لم تكن لتتحقق لولا التنسيق المستمر بين الحملة الأمنية والعسكرية غرب لحج والجهات القضائية والأمنية، في مقدمتها النيابة العامة، والنيابة الجزائرية المتخصصة، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، والإدارات المختصة لمكافحة المخدرات في محافظة لحج وعدن، وهي خطوة مهمة في تكامل العمل الأمني وتحقيق الأمن والاستقرار في كافة المحافظات المحررة.

اللواء عمر بامشموس: حوادث السير تكسب حياة 159 شخصاً خلال الفصل الأول من العام الجاري

وتجسيدها سلوكاً حضارياً. مذكراً سائقي المركبات أن أسباب الحوادث والكوارث المرورية دوماً تسبب للعنصر البشري، ويتربع عرشها سائق المركبة إهمالاً وجهلاً وتسبباً وتجاوزاً للنظم والقواعد والقوانين المرورية، واستخفافاً بنتائج سوء سلوكهم؛ وتبعات وعواقب التقصير في أداء مسؤولياتهم، مذكراً إياهم بضرورة الالتزام بالقوانين والقواعد والأداب والمسؤوليات من قبلهم لتعزيز الاستخدام الأمثل للمركبة والطريق وحماية الذات والآخرين من نكبات وويلات وماسي حوادث وكوارث السير. داعياً مؤسسات التنشئة الاجتماعية ممثلة بالأسرة والمدرسة ودور العبادة وأجهزة الإعلام ونشطاء وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي إلى المشاركة في نشر الوعي والثقافة المرورية وغرسها في عقل ووعي النشء والشباب وتخيلها في ذاكرة الأجيال وموجهات سلوكهم، وإبراز وتحفيز مسؤوليتهم في الحفاظ على النظام العام والمروري لحماية الأرواح والممتلكات من حوادث وكوارث الطرق مع الاستخدام الأمثل للمركبات. متمنياً على المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني تعزيز دورها وأداء مسؤولياتها الاجتماعية وواجبها الوطني ورسالتها الإنسانية، والمساهمة والمشاركة الفاعلة في إخضاع المشاكل المرورية للدراسات والمعالجات العلمية والتقنية، ونشر الوعي للحفاظ على النظام والالتزام بالقانون، وتعزيز كل سلوك سوي ومعالجة الانحرافات الفكرية والثقافية والسلوكية الهدامة، والمزعزعة للنظام الاجتماعي والمعرض حياة الوطن والمواطن وسلامته للخطر وحقوقه وثرواته للدمار.

وحرصهم على سلامة الاستخدام الأمثل للطرق، والحد من الحوادث المرورية، وضبط وتنظيم حركة المرور. مشيراً أن فروع شرطة السير بالمحافظات المحررة ضبطت خلال الفصل الأول من العام الجاري 53416 مخالفة مرورية وتجاوزاً للقواعد والقوانين واللوائح والإشارات المرورية؛ وعرقلة انسيابية حركة السير؛ والإخلال بالسلامة المرورية والاستخدام الأمثل للطرق، وكل سلوك مروري منحرف يشكل خطراً حقيقياً على أرواح وممتلكات مستخدمي الطريق، ويرتقي لارتكاب حوادث سير محتملة. وشدد على ضرورة التقيد بالقوانين واللوائح وقواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات وقيم المهنة في أداء مهامهم وممارسة نشاطهم الإداري والميداني باعتبارهم واجهة الإدارة العامة لشرطة السير ووزارة الداخلية عموماً، تنعكس كافة تصرفاتهم على مستوى الأداء وجودة الخدمة والرضا الاجتماعي، وترسم الصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع نحو رجال شرطة السير والحياة المرورية عموماً. ودعا اللواء بامشموس أفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية والمنظمات المدنية ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي إلى رسم بصمتهم بالحياة بغرس قواعد وأداب وقوانين المرور وتخيلها وعياً في ذاكرة الأجيال، وتجسيدها سلوكاً حضارياً وثقافة حياة. وختم اللواء عمر أحمد بامشموس تصريحه برسائل سائقي المركبات خصوصاً مستخدمي الطريق وأفراد المجتمع عموماً، موجهاً الجميع بالالتزام بقوانين وقواعد المرور وإرشادات العبور وإشارات وتعليمات رجال المرور، ومنتسبي شرطة السير

قال مدير عام شرطة السير اللواء عمر أحمد بامشموس: إن حوادث السير التي شهدتها المناطق والمحافظات المحررة خلال الفصل الأول من العام الجاري 2026م، حصدت حياة 159 شخصاً من مختلف الفئات العمرية. وأوضح اللواء بامشموس أن الخسائر البشرية المباشرة لحوادث السير خلال الفصل بلغت 1246 شخصاً، منهم 159 قضاوا فيها، وأصيب جراًؤها 1087 آخرين؛ وصفت إصابة 414 منهم بالبليلة أعاققتهم عن ممارسة حياتهم الطبيعية ووظيفتهم الاجتماعية وأداء مسؤوليتهم جراء إصابتهم بإعاقات دائمة أو مؤقتة أو طويلة المدى، فيما توزعت إصابات البقية وعددهم 673 شخصاً بين البسيطة والمتوسطة.. مشيراً أن خسائر حوادث السير المادية المباشرة بلغت 609 ملايين و 115 ألف ريال.. بعيداً عن خسائرها المالية اللاحقة (الدوائية والعلاجية)، بالإضافة إلى التبعات الاقتصادية وأبعادها النفسية والاجتماعية المكلفة. ونوه مدير عام شرطة السير أن المناطق والمحافظات المحررة شهدت وقوع 1017 حادثة سير موزعة بين 551 حادثة صدام مركبات، و 282 حادثة دهس مشاة، و 114 حادثة انقلاب مركبات، و 33 حادثة ارتطام بجسم ثابت، و 23 حادثة سقوط من على مركبة، و 4 حوادث حريق مركبات، و 5 حوادث هرولة، و 5 حوادث أخرى. وأشاد اللواء عمر بامشموس بجهود وتفاني رجال المرور ومنتسبي شرطة السير في أداء مهامهم وتضحياتهم في سبيل حماية الأرواح، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة،





الحوثيون يجبرون طلاب المدارس على التجنيد

معسكرات الحوثي الصيفية.. تقتل براءة الطفولة

منصور احمد

إلى هذه المراكز، أو التأثير على نتائج الطلاب الدراسية؛ مما يثير مخاوف واسعة لدى أولياء الأمور من تعرض أبنائهم للاستغلال الفكري.

لذلك، شددت النقابة على أن استمرار هذا النهج يسهم في خلق فجوة معرفية وقيمية بين الأجيال، ويؤسس لبيئة تعليمية غير متوازنة؛ مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي مستقبلاً.

وفي هذا الإطار، جددت النقابة مطالباتها بصرف مرتبات المعلمين المتوقفة منذ سبتمبر (أيلول) 2016 في مناطق سيطرة الحوثيين، مؤكدة أن هذا الانقطاع تسبب في معاناة إنسانية واسعة، وأجبر آلاف المعلمين على البحث عن مصادر دخل بديلة أو النزوح مع أسرهم.

وقالت إن «غياب الاستقرار المالي للمعلمين أدى إلى إضعاف دوره داخل العملية التعليمية، وفتح المجال أمام إدخال عناصر غير مؤهلة تحت اسم (متطوعين)، أوكلت إليهم مهام التدريس»، مضيفة: «أن هذه الخطوة أسهمت في تراجع جودة التعليم، خصوصاً مع اتهامات بتوظيف هؤلاء لنشر أفكار مؤلجة داخل المدارس، في ظل تغييرات طالت المناهج الدراسية».

دعوة للتحرك

وأكدت النقابة أن حرمان المعلمين من حقوقهم لا يمثل مجرد أزمة معيشية، بل يعدّ «عاملاً رئيسياً في تفويض أسس التعليم، وبيئة خصبة لانتشار الجهل والتطرف الفكري»، داعية إلى «إعادة الاعتبار للمعلم بوصفه حجر الزاوية في بناء المجتمع».

إلى ذلك، دعت النقابة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات المعنية بالتعليم والطفولة إلى التدخل العاجل لوقف ما وصفته بـ«تسييس التعليم»، و«منع استغلال الأطفال في أنشطة ذات طابع أيديولوجي، والضغط من أجل صرف المرتبات وفق القوانين والأعراف الدولية»، مشددة على أهمية اتخاذ إجراءات داخلية في المحافظات المحررة، تشمل انتظام صرف المرتبات ورفعها بما يتناسب مع غلاء المعيشة، وصرف العلاوات المتأخرة، وتسوية أوضاع المعلمين، خصوصاً النازحين منهم، بما يسهم في تعزيز استقرار العملية التعليمية.

يذكر أن تقارير دولية، وثقت استخدام جماعة الحوثي لهذه المراكز كغطاء لتجنيد الأطفال، تمهيداً للزج بهم في جبهات القتال، في مخالفة صريحة للقوانين الدولية والمواثيق الإنسانية، فقد جندت الجماعة أكثر من 20 ألف طفل خلال السنوات الماضية عبر هذه الأنشطة.

تستهدف الأطفال والشباب، وتسعى - وفق البيان - إلى «طمس الهوية الوطنية، وتعزيز مفاهيم تتعارض مع القيم المجتمعية اليمنية». ولفتت إلى أن أعداد المتحقين بهذه المراكز تجاوزت نصف مليون طالب وطالبة خلال العام الماضي، في مؤشر على التوسع المتسارع لهذه الأنشطة.

صناعة جيل إرهابي

نقابة المعلمين اليمنيين، ترى أن هذه المراكز تمثل إحدى أبرز أدوات التأثير الفكري التي تعتمدها الجماعة، حيث تُعاد من خلالها صياغة وعي الطلاب، عبر برامج مكثفة تتضمن خطابات تعبئة دينية وسياسية، وتفسيرات انتقائية للنصوص الدينية، بما يخدم أهدافاً محددة. وتؤكد أن «هذه الأنشطة لا تقتصر على التعليم النظري، بل تمتد إلى أنشطة عملية تعزز مفاهيم الولاء والانتماء الضيق».

وبحسب تقارير حقوقية، تلجأ مليشيا الحوثي إلى استخدام وسائل ضغط مختلفة ضد الأسر من أجل دفع أبنائها إلى الالتحاق بهذه المراكز - المعسكرات - الصيفية، بينها المساعدات الإغاثية، وربط الحصول على بعض المساعدات الإنسانية بالمشاركة في التحشيد

تتكرر سنوياً وتتناقف مع أهداف العملية التعليمية. حذرت نقابة المعلمين اليمنيين من خطر تصاعد الاستهداف المنهجي لقطاع التعليم في البلاد من قبل الجماعة الحوثية، عبر توظيف المراكز الصيفية أداة لإعادة تشكيل وعي الأجيال الناشئة، بالتوازي مع استمرار قطع مرتبات المعلمين منذ سنوات.

وقالت النقابة في بيان لها: إن هذا النهج يمثل «هجومًا مزدوجًا»، يهدد مستقبل التعليم والهوية الوطنية في آن معاً، في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية متدهورة تعانيتها الكوادر التربوية.

وأوضحت أن اليمن يواجه مسارين متوازيين من الاستهداف: الأول يتمثل في «تجريف الوعي والهوية الوطنية عبر أدوات فكرية ووطنية ممنهجة»، والثاني في «استهداف الكرامة المعيشية للمعلم من خلال قطع المرتبات منذ عام 2016»، مؤكدة أن تزامن هذين المسارين يقاوم من هشاشة العملية التعليمية، ويفتح المجال أمام مزيد من التدهور في بنية التعليم ومخرجاته.

وأكدت النقابة، أن المراكز الصيفية التي تنظمها جماعة الحوثي لم تعد أنشطة موسمية تعليمية، بل تحولت إلى منصات للتعبئة الفكرية والعقائدية

وكشفت مصادر تربوية عن وجود ممارسات متصاعدة من قبل جماعة الحوثي تربط العملية التعليمية بالمشاركة في المراكز الصيفية، من بينها اشتراطات غير رسمية تربط بعض الإجراءات المدرسية، بما في ذلك نتائج الطلاب والقبول للعام الدراسي الجديد، بالمشاركة في تلك الأنشطة، إلى جانب ضغوط تُمارس على إدارات المدارس لدفع الطلاب إلى الالتحاق بها تحت طائلة العقوبات.

وأشارت، إلى أن هذه السياسات ترافقت مع تأخير في إعلان النتائج الدراسية في عدد من المناطق الخاضعة لسيطرتها، ومحاولات لفرض واقع يجعل من المشاركة في تلك الدورات شرطاً فعلياً لاستمرار الطلاب في التعليم، مع تسجيل حالات استقطاب لطلاب في مراحل عمرية صغيرة ونقلهم إلى فعاليات منظمة من قبل الجماعة. وفي حين قالت مصادر تربوية في محافظة إب أن القيادي الحوثي عبدالفتاح غلاب، وجه قيادة المكتب التربوي التابع للمليشيا خلال ترؤسه اجتماعاً له مطلع الأسبوع، بإلزام المدارس بحشد الطلاب للمشاركة في تلك المراكز الصيفية، ما يؤكد استمرار استغلال قطاع التعليم من قبل مليشيا الحوثي لتكريس برامج مؤلجة تستهدف الأطفال فكرياً ودينيًا، ضمن أنشطة

الحكومة تحذر من استمرار صمت المجتمع الدولي إزاء انتهاكات الحوثي في تجنيد الأطفال

مليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لإيران، والتي حولت فصول ومقاعد الدراسة إلى معسكرات مغلقة للتعبئة الطائفية والتجنيد القسري. وفي حين جدد وزير الإعلام التأكيد أن هذه المراكز ليست أنشطة موسمية برية، بل أدوات ممنهجة لغسل عقول الأطفال، وتعبئتهم بأفكار متطرفة مستوردة من إيران، وإخضاعهم لتدريبات عسكرية تمهيداً للزج بهم في جبهات القتال، في انتهاك صارخ لكل القوانين الدولية والإنسانية.

ذكر بأن مليشيا الحوثي الإرهابية تمتلك سجلاً أسود في استغلال الطفولة، حيث دفعت منذ انقلابها بعشرات الآلاف من الأطفال إلى خطوط النار، وعاد كثير منهم إلى أسرهم بإعاقات دائمة، أو في توابع، بعد أن حرمو من أبسط حقوقهم في التعليم والحياة الآمنة، في جريمة مستمرة بحق مستقبل اليمن.

وحذر الوزير الإيراني، من استمرار هذه الممارسات التي تحول الأطفال إلى أدوات في مشروع عنف طويل الأمد، وتغذي بؤر التطرف وعدم الاستقرار، بما يجعل هذه المراكز قبلة موقوتة تهدد أمن واستقرار اليمن، وتمتد تداعياتها لتطال الأمن الإقليمي والدولي، في ظل سعي المليشيا لإنتاج أجيال مؤلجة ومشبعة بثقافة العنف والتطرف والإرهاب.

الحكومة اليمنية من جهتها، وعلى لسان وزير الإعلام معمر اليرباني، حذرت من استمرار الصمت الدولي تجاه هذه الانتهاكات التي لا تكتفي المليشيا بتشجيع تجنيد الأطفال فحسب، وإنما تكسر وعيهم حاضراً ومستقبلاً.

وقال اليرباني: إن استمرار الصمت الدولي إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة لا يكتفي بتشجيع المليشيا على التمادي في تجنيد الأطفال وتوسيع هذه الأنشطة، بل يكرس واقعاً خطيراً يهدد حاضر اليمن ومستقبله، ويضاعف من معاناة الأطفال وأسرهم، الأمر الذي يستدعي تحركاً عاجلاً وحازماً لوقف هذه الممارسات، ودعم الحكومة الشرعية لبسط نفوذ الدولة على كامل الأراضي اليمنية، بما يضمن حماية الطفولة ووضع حد لهذا العبث المنهج بمستقبل البلاد.

وعبر عن جريمة مليشيا الحوثي ودفعها للأطفال وطلاب المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى ما تسميه بالدورات الصيفية، وهي في الحقيقة ليست سوى معسكرات حوثية، وقال: مشاهد صادمة لمئات الأطفال الأبرياء في محافظة ذمار، يتم حشدهم ضمن ما يسمى بـ«الدورات الصيفية»، في واحدة من أخطر الممارسات التي تنتهجها

تحشد مليشيا الحوثي الإرهابية على مدى الأسبوعين الأطفال وطلاب المدارس في مناطق سيطرتها بالقوة القاهرة وسط رفض شعبي وعزوف أولياء أمور الطلاب عن الدفع بأبنائهم إلى الالتحاق بتلك المراكز - المعسكرات - الصيفية التي تنظمها جماعة الحوثي سنوياً في مناطق سيطرتها، والتي تعمل من خلالها على شحن عقول الطلاب بأفكار عقائدية طائفية، وخطاب الكراهية والحقد، وما تحتويه ملازم الهالك حسين الحوثي مؤسس الجماعة، لا علاقة لها بمنهج التعليم العام في اليمن.

إلا أن جماعة الحوثي تواجه صعوبة في استقطاب الطلاب إلى مراكزها الصيفية، لهذا العام بعدما اكتشف أولياء الأمور حقيقة ما يدور داخل تلك المراكز، وأن المليشيا تدرس أبناءهم منهجاً لا يتوافق مع مناهج التعليم العام في اليمن، للتأثير على عقول الأطفال وتوجيههم نحو مسارات فكرية غير مرتبطة بالمناهج الدراسية الرسمية، وتأتي جرائم تفشي قتل الأبناء والأقارب في المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا على يد أبنائهم عاندين من المراكز الصيفية والدورات الثقافية الحوثية.

ولكي تكسر الرفض الشعبي، وتتني عزوف آباء وأولياء أمور الطلاب عن الالتحاق بمراكز المليشيا، لانكشاف ما تلقته وتدرسه للطلاب والأطفال فيها، أصدرت جماعة الحوثي، الأسبوع الفائت، أوامر مباشرة لإدارات المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تقضي بإجبار الطلاب على الالتحاق بالمراكز الصيفية التابعة لها لتجنيدهم والزج بهم في جبهات القتال، مع التهديد برفع تقارير ضد أي معلم لا يلتزم طلابه بالحضور أو آباء لا يدفع بأبنائهم للالتحاق بالمراكز.

وعملت قيادة المليشيا على مديري المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بإلزام الطلاب بالالتحاق بمراكزها الصيفية، مع إلزام الإدارات برفع أي اسم لمعلم لا يلتزم بتسجيل طلابه وأبنائه في تلك المراكز، في خطوة تصب ضمن سياساتها الهادفة إلى غرس أفكارها المتطرفة في أذهان النشء، بالإضافة إلى ربط نتائج الدراسة للعام الدراسي 2026/25، وقبول الطلاب للتسجيل للعام الدراسي المقبل بحضورهم والالتحاق بالمراكز - المعسكرات - الصيفية.





بقلم القاضي/ صلاح القميربي

تُعد حرية الصحافة من الحقوق الأساسية التي تكفلها النظم الدستورية والقانونية، غير أن هذه الحرية - كأي حق - ليست مطلقة، بل تخضع لضوابط تراعي المصلحة العامة والأمن القومي. وفي ظروف الحروب والصراعات المسلحة، تكتسي هذه الضوابط أهمية مضاعفة، إذ تتحول الكلمة المنشورة من مجرد تعبير عن رأي إلى سلاح ذي تأثير مباشر في مسار المعارك ومصير الأمم. ولما كان القانون اليمني قد نظم هذه المسألة في كل من قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1994م وقانون الجرائم والعقوبات العسكرية رقم (21) لسنة 1998م وقانون الصحافة والمطبوعات رقم 25 لسنة 1990م.

جرائم النشر وأثرها على القوات المسلحة واستقرار الأمن الوطني

- العقوبات المالية: غرامات تتفاوت قيمتها حسب نوع الجريمة وخطورتها.

- العقوبات السالبة للحرية: الحبس أو السجن لفترات متفاوتة، وقد تصل إلى أحكام شديدة في جرائم الخيانة العظمى وإفشاء الأسرار العسكرية.

- العقوبات التبعية: الحرمان من مزاوله المهنة الصحفية لمدة محددة.

- العقوبات الجماعية: إغلاق الصحيفة أو الموقع الإلكتروني، مصادرة المواد المطبوعة، تعليق الترخيص.

سادساً: ضوابط ممارسة أعمال الصحافة المسؤولة في زمن الحرب. يظل الصحفي حراً في أداء رسالته، غير أن هذه الحرية تقتزن بمسؤوليات وضوابط أخلاقية وقانونية، منها:

1 - التحقق قبل النشر: بالتأكد من صحة المعلومة من مصادر موثوقة ومتعددة، وتجنب تداول ما لم يتثبت من صحته.

2 - عدم الإضرار بالعمليات القتالية بالامتناع عن نشر أي معلومات قد تضر بالقوات المسلحة أو تعرض حياة الجنود للخطر.

3 - عدم خدمة أعداء الوطن: بالانخراط في الحملات الدعائية التي يشنها العدو لإضعاف الروح المعنوية.

4 - احترام القيادة العسكرية: بالفصل بين النقد البناء المشروع والإهانة والتشكيك في الشرعية.

5 - الحفاظ على الوحدة الوطنية وتجنب كل ما من شأنه إثارة النعرات والفتن التي تفرق المجتمع والجيش.

الخاتمة:

في ظروف الحروب والصراعات، تصبح معركة القلم قرينة معركة السلاح، بل قد تكون أشد تأثيراً وأبقى أثراً. فالصحفي ليس ناقلاً محايداً للأخبار فحسب، بل هو شريك في مسؤولية الدفاع عن الوطن، وكلمته قد تنقذ جندياً وقد تقتله، وقد ترفع معنويات جيش وقد تحطمها.

لقد أوجب القانون اليمني على كل صحفي وناشر أن يكون واعياً بخطورة ما ينشره، وأن يلتزم بالقيم الدينية والوطنية، وأن يتجنب كل ما من شأنه الإضرار بالقوات المسلحة أو زعزعة الأمن الوطني. فالحرية ليست فوضى، والدفاع عن الوطن يبدأ بالكلمة الصادقة المسؤولة قبل الرصاصة.

ومن هذا المنطلق، تأتي ضرورة ملاحقة كل من يستخدم النشر عمداً للإضرار بالقوات المسلحة، أو إفشاء أسرارها، أو إضعاف معنوياتها، أو التحريض ضد قيادتها، وذلك صوتاً لدماء الجنود الذين يضحون بأرواحهم، واستقراراً للبلاد وأمنها، وقطعاً للطريق على أعداء الوطن المتربصين به.

جواسيس دون تكلفة. والعدو الذي يمتلك معلومات دقيقة عن خصمه يصبح قادراً على نصب الكمائن، واستباق الهجمات، واستهداف المراكز الحيوية، مما يحول دون تحقيق النصر ويكبد القوات المسلحة خسائر فادحة.

ثالثاً: تفويض سلسلة القيادة والانضباط العسكري. القيادة العسكرية ملحقها الهيبة والاحترام لضمان تنفيذ الأوامر بسرعة ودقة. وإهانة القادة أو التشكيك في قراراتهم أو نشر إشاعات عن خلافاتهم يخلق بلبلة في سلسلة القيادة، ويفتح باب الشك لدى الجندي حول الانقياد والتضحية. وفي ساحة المعركة، فإن أي تردد أو نقاش في تنفيذ الأوامر قد يكلف الأرواح ويحول النصر إلى هزيمة.

رابعاً: تفكيك الجبهة الداخلية: بإشغال الدولة بصراعات جانبية حيث لا يحارب الجيش بمعزل عن مجتمعه، بل هو جزء من نسيج وطني يحتاج إلى التماسك والدعم المجتمعي. وجرائم النشر التي تهدف إلى إثارة الفتن الطائفية أو تحريض فئة ضد أخرى أو الدعوة إلى الفوضى تؤدي إلى انشغال الدولة بجبهات داخلية بديلة، وتحويل القوات المسلحة والأمن عن مهمتهما الأساسية، وتجريد المجتمع من قدرته على مساندة جنوده. وهكذا، يحقق العدو أهدافه دون أن يطلق رصاصة واحدة.

رابعاً: المسؤولية القانونية في جرائم النشر.

لا تقتصر المسؤولية الجزائية والمدنية في جرائم النشر على من حرر المادة المخالفة، بل تمتد - وفقاً لأحكام قانون الصحافة - إلى كل من ساهم في وصولها إلى الجمهور، وتشمل:

1 - المسؤولية المباشرة: تقع على عاتق الصحفي أو المدون الناشر الذي كتب المادة المخالفة أو قام بنشرها عبر حساباته الخاصة.

2 - المسؤولية بالتضامن: تمتد إلى رئيس التحرير، والمدير المسؤول، والمالك، والمسؤول عن الموقع الإلكتروني أو الصفحة، إذ يُعد إقرار النشر أو التساهل فيه دون رقابة مشاركة في الفعل الإجرامي.

3 - المسؤولية عن المحتوى التفاعلي: في منصات التواصل الاجتماعي، قد يتحمل مالك الصفحة أو المشرف عليها مسؤولية التعليقات المخالفة إذا لم يقم بإزالتها أو الرد عليها في وقت معقول.

خامساً: العقوبات المقررة في القانون اليمني.

تتنوع العقوبات في جرائم النشر المؤثرة على القوات المسلحة والأمن الوطني بين:

ضد أخرى. وفي الشأن العسكري، يعد التحريض على العصيان والتفرد في صفوف الجيش جريمة كبرى تهدد التماسك الداخلي للقوات المسلحة.

رابعاً: جريمة إهانة القيادات والهيئات النظامية الوطنية والعسكرية. نصت عليها المادة (197) من قانون الجرائم والعقوبات، وتشمل إهانة رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكبار القادة العسكريين، ورجال الأمن، والهيئات النظامية. وتهدف هذه الجريمة إلى النيل من هيبة الدولة، وانضباط الجندي، وتفويض سلسلة القيادة العسكرية.

خامساً: جريمة إثارة النعرات الطائفية والمناطقية والعرقية. نصت عليها المادة (136) من قانون الجرائم والعقوبات، وتتمثل في نشر ما من شأنه المساس بالوحدة الوطنية، أو إثارة النعرات الطائفية والعنصرية. ويشكل هذا السلوك خطراً على تماسك الجيش الذي يقوم على مبادئ المواطنة المتساوية والوحدة الوطنية.

سادساً: جريمة تكدير السلم العام والإضرار بسلمة البلاد. نصت عليها المواد (198، 199، 200، 201) من قانون الجرائم والعقوبات، وتشمل نشر أخبار أو صور أو أفعال من شأنها تكدير الأمن العام، أو الخدش بالآداب، أو الإساءة لسلمة اليمن ومكانتها.

الفئة الثانية: الجرائم الماسة بمصلحة الأفراد واعتباراتهم. تشمل هذه الفئة جرائم السب والقذف والتشهير والمساس بحرمه الحياة الخاصة، وفقاً لأحكام قانون العقوبات. ورغم أن هذه الجرائم تبدو فردية، إلا أن تأثيرها يمتد في الجانب العسكري إلى إضعاف معنويات الأفراد العسكريين، وإثارة الضغائن داخل الوحدة الواحدة، مما ينعكس سلباً على الانضباط والأداء القتالي.

ثالثاً: تأثير جرائم النشر على القوات المسلحة.

أولاً: هدم الروح المعنوية للجنود والمقاتلين. حيث تمثل الروح المعنوية الركيزة الأساسية للفعالية القتالية لأي جيش. وعندما يتعرض الجندي لأخبار كاذبة عن هزائم مفبركة، أو خيانة مزعومة، أو فساد مؤن ونخاثر، فإنه يصاب بحالة من اليأس والإحباط تفقده الثقة بقاتده ورفاقه، وتجعله أسرع إلى الفرار وأبطأ في تنفيذ الأوامر. والنتيجة الحتمية هي جيش منهزم قبل أن تبدأ المعركة.

ثانياً: إمداد العدو بالمعلومات الاستخباراتية. يشكل نشر المعلومات المتعلقة بالتحركات العسكرية والخطط القتالية خدمة مباشرة للعدو، تمنحه ميزة استخباراتية تعادل تجنيد

فإنه من الضروري استعراض أحكام النصوص ذات الصلة بحماية القوات المسلحة وضمان الأمن الوطني من أخطار جرائم النشر.

أولاً: تعريف جرائم النشر المؤثرة على القوات المسلحة.

هي كل استخدام متعمد لوسائل الإعلام المختلفة - سواء المقروءة، المسموعة، المرئية، أو الإلكترونية - في بث أو تداول معلومات أو أخبار أو صور أو مشاهد، بالخالفه لأحكام القانون، مما يترتب عليه ضرر فعلي، أو محتمل بالقدرات القتالية للجيش، أو الروح المعنوية للمقاتلين وهو ما نص عليه الدستور اليمني الذي كفل حرية الرأي والتعبير مع الالتزام بأحكام القانون.

ثانياً: فئات جرائم النشر المؤثرة على القوات المسلحة:

تنقسم هذه الجرائم - وفقاً لنصوص قانون الجرائم والعقوبات وقانون الصحافة - إلى فئتين رئيسيتين:

الفئة الأولى: الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والعمليات القتالية.

وتتمثل هذه الفئة في الأفعال التي تتجاوز ضررها الفرد إلى كيان الدولة ومؤسساتها الدفاعية، وتشمل:

أولاً: جريمة نشر الأخبار الكاذبة والإشاعات المغرضة. نصت عليها المادة (126 ف2-3) من قانون الجرائم والعقوبات، وتقوم على نشر أخبار أو شائعات كاذبة أو مغرضة من شأن ذلك كله إلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للدفاع عن البلاد، أو إثارة الفرغ بين الناس، أو إضعاف الروح المعنوية في الشعب، أو إفشاء سر من أسرار الدفاع عن البلاد، وتكتسي هذه الجريمة خطورة خاصة في زمن الحرب، يعاقب عليها بالإعدام كل من تعمد إضعاف القوات المسلحة.

ثانياً: كما نصت المادة (15 ف) أن إذاعة أو نشر أو ترديد أثناء خدمة الميدان بأية وسيلة كانت أخبار أو بيانات أو شائعات بقصد إثارة الفرغ أو الرعب أو إيقاع الفشل بين القوات. كان من شأن تلك الأخبار والشائعات أن تؤدي إلى تحقيق ذلك الغرض، وتعد هذه الجريمة من أشد الجرائم وطأة، إذ تمنح العدو معلومات استخباراتية ثمينة، وتعرض حياة الجنود للخطر، ويعاقب عليها القانون العسكري بالإعدام أو بجزاء يتناسب مع تلك الجريمة.

ثالثاً: جريمة التحريض على الفوضى والفتنة والعنف. نصت عليها المادة (193) من قانون الجرائم والعقوبات، وتشمل الدعوة إلى قلب نظام الحكم، والتحريض على القتل والنهب والتخريب، أو إثارة فتنة من الناس

معايير الترقيات والحوافز والمكافآت في الوظيفة العسكرية:

أثر العمل بها على الأداء والانضباط والتميز والنتائج المترتبة على إهمالها (٢-٣)

القاضي/ عقيل تاج الدين

تُعد الترقيات والحوافز والمكافآت في البيئة العسكرية من أهم الأدوات التي تقوم عليها كفاءة القوات المسلحة واستقرارها وانضباطها؛ إذ لا تقوم المؤسسة العسكرية على السلاح والخطط والتنظيم فحسب، وإنما تقوم - قبل ذلك - على الإنسان العسكري الذي يتحمل عبء الواجب، ويؤدي الخدمة في ظروف قد تكون شاقة أو استثنائية أو خطيرة، ويُنظر منه الانضباط والطاعة والجاهزية والتضحية. ومن ثم فإن أي حديث عن معايير الترقيات والحوافز والمكافآت في الوظيفة العسكرية ليس حديثاً عن مزايا مالية أو تنظيمية مجردة، بل هو حديث عن العدالة العسكرية، والانضباط القيادي، وبناء الروح المعنوية، وصناعة الكفاءة القتالية، وحماية المؤسسة من الاختلال الإداري.

وتواصل لهذا الموضوع، إليك عزيزي القارئ الحلقة الثانية منه:

رابعاً: أثر العمل بهذه المعايير على الأداء العسكري والانضباط الوظيفي

إن تطبيق معايير عادلة وواضحة للترقيات والحوافز والمكافآت داخل المؤسسة العسكرية ينعكس بصورة مباشرة وعميقة على الأداء العسكري والانضباط الوظيفي والجاهزية العامة. فالعسكري الذي يعلم أن جهده ومثابرته والتزامه وأدائه في التدريب أو الميدان أو العمل الفني أو الإداري سيترجم إلى فرصة حقيقية للترقية أو إلى حافز أو إلى مكافأة، يكون أكثر استعداداً لبذل الجهد، وأكثر حرصاً على الالتزام، وأكثر وعياً بأثر سلوكه المهني على مستقبله العسكري.

ميزان قياس عدالة المؤسسة العسكرية في توزيع الفرص وتقدير الجهد والانضباط والتضحية

فإنه يتحول من منفذ تقليدي للأوامر إلى عنصر فعال يضيف للمؤسسة.

ومن آثارها المهمة كذلك تقوية الروح المعنوية؛ فالعدالة في التقدير والإنصاف في المفاضلة يخلقان شعوراً عاماً بأن المؤسسة ترى وتقدر، وأن القيادة لا تساوئ بين المخلص والمقصر، ولا بين المنضبط والمتهاون، ولا بين من يخدم في ظروف شاقة ومن يكتفي بالحد الأدنى من الواجب. وهذا الشعور من أعظم أسباب الثبات والانتماء والاستقرار النفسي داخل الوحدات. خامساً: أثر هذه المعايير على التميز الوظيفي والتميز المؤسسي العسكري.

التميز في البيئة العسكرية لا يعني مجرد تنفيذ الأوامر بصورة صحيحة، بل يعني الوصول إلى مستوى من الأداء يجعل الوحدة أو الفرد أكثر انضباطاً، وأعلى جاهزية، وأسرع استجابة، وأفضل إدارة، وأدق تنفيذاً، وأكثر قدرة على التعامل مع الظروف المعقدة. وهنا تظهر القيمة الجوهرية لمعايير الترقيات والحوافز والمكافآت، لأنها لا تكتفي بالحفاظ على الحد الأدنى من الكفاءة، بل تدفع نحو صناعة النخبة المهنية داخل المؤسسة العسكرية.

ومن أبرز آثار ذلك رفع مستوى الجاهزية والانضباط: لأن العسكري يدرك أن الغياب، أو التأخير، أو التراخي، أو مخالفة الأوامر، أو ضعف الأداء، أو الإهمال في التدريب، كلها أمور قد تؤثر في تقيمه وسجله وفرص تقدمه. وفي المقابل، فإن الالتزام، وحسن التنفيذ، ودقة الأداء، والمحافظة على النظام، وسرعة الاستجابة، تصبح جميعها عناصر ذات قيمة عملية محسوسة.

كما أن هذه المعايير تؤدي إلى تحسين جودة الأداء القيادي، إذ إن الضابط أو القائد الذي يعلم أن ترقيته مرتبطة - لا بمجرد مرور الزمن - بل بحسن إدارته للأفراد، وانضباط وحدته، ونتاجها، وقدرته على القيادة الرشيدة، يصبح أكثر اهتماماً بإعداد مرؤوسيه، وضبطهم، وتحسين جاهزيتهم، والمحافظة على سمعة وحدته. وهكذا تنتقل آثار المعايير من الفرد إلى المجموعة، ومن العسكري إلى التشكيل.

وتسهم هذه المعايير أيضاً في تعزيز روح المبادرة والابتكار العسكري، لا سيما في الجوانب الفنية والتنظيمية والإسنادية؛ إذ إن العسكري حين يدرك أن الأفكار التطويرية، والحلول المبتكرة، والقدرة على معالجة المشكلات، وتحسين الإجراءات، وتوفير الوقت أو الجهد أو الموارد، كلها أمور محل تقدير ومكافأة،

فعندما تُبنى الترقية على الجدارة والقيادة والانضباط والكفاءة، فإن المؤسسة تضمن - بقدر كبير - أن من يتولى الرتب الأعلى أو المواقع الأكثر حساسية هو الأقدر على حملها، لا مجرد الأقدم زمناً أو الأقرب صلة. وهذا يؤدي إلى تحسين نوعية القيادة العسكرية، وهو أمر بالغ الأثر؛ لأن القائد غير الكفء لا يضر نفسه فقط، بل ينعكس ضعفه على وحدة كاملة وربما على مهمة كاملة.

وعندما تُربط الحوافز والمكافآت بالنتائج الحقيقية والجهود الاستثنائية والبطولات والانضباط والمبادرات الناجحة، فإن ذلك يخلق داخل المؤسسة ثقافة واضحة مفادها أن التميز العسكري ليس شعاراً نظرياً، بل هو قيمة معترف بها ومجزية. وهذه الثقافة تدفع الأفراد إلى التمسك بالمشروع في الإقتان، وتحويل الأداء من مستوى الواجب الأدنى إلى مستوى الأداء المتفوق.

كما أن العمل بهذه المعايير يساعد على اكتشاف الكفاءات الحقيقية التي قد تبقى خفية في الأنظمة الجامدة أو غير العادلة. فكم من ضابط أو صف ضابط أو جندي يمتلك قدرة قيادية أو فنية عالية، لكن هذه القدرة لا تظهر إلا في بيئة تشعره بأن المؤسسة ستمنحه حقه إذا أثبت كفاءته. ومن ثم فإن المعايير العادلة ليست فقط أداة توزيع امتيازات، بل هي أيضاً أداة كشف وصناعة للقيادات المستقبلية.

وعلى المستوى المؤسسي العام، فإن المؤسسة العسكرية التي تطبق هذه المعايير بعدالة ووضوح تكون أكثر استقراراً، وأقل عرضة للنزاعات الداخلية، وأكثر قدرة على الحفاظ على انضباطها، وأقرب إلى بناء سمعة داخلية راسخة تجعل الأفراد يتقنون بأن النظام العسكري - رغم صرامته - منصف في تقدير الجهد والتضحية.

رئيس عمليات المنطقة العسكرية الأولى يتفقد جرحى الهجوم الغادر الذي استهدف طقماً تابعاً لقوات درع الوطن



الوادي والصحراء. من جانبه، أشاد الرائد أحمد الديني بالجهود التي يبذلها أفراد النقط العسكرية، متمنياً روح المسؤولية والانضباط العالي الذي يتحلى به الجنود في تنفيذ مهامهم. كما أكد المقدم صادق المنهالي أهمية الاستمرار في تطوير الأداء الميداني، والالتزام بالتوجيهات العسكرية، بما يعزز كفاءة العمل الأمني، ويحقق الأهداف المنشودة. وتأتي هذه الزيارة في إطار حرص قيادة المنطقة العسكرية الأولى وقوات درع الوطن على متابعة سير الأداء ميدانياً، والوقوف عن كثب على احتياجات الوحدات العسكرية، بما يعزز جاهزيتها في مختلف الظروف.

لعدد من النقاط العسكرية في مناطق الغريف، بور، تاربية، وصلية، وذلك برفقة الرائد أحمد الديني، مساعد قائد الفرقة الثانية لقوات درع الوطن، والمقدم صادق المنهالي، رئيس عمليات اللواء الثاني في الفرقة الثانية. وأطلع الوفد خلال الزيارة على مستوى الجاهزية والانضباط في تلك النقاط، واستمع إلى تقارير ميدانية من القيادة والضباط حول سير العمل، والتحديات التي تواجههم في أداء مهامهم الأمنية والعسكرية. وأكد العميد بن غانم أهمية رفع مستوى اليقظة والانضباط، مشدداً على ضرورة تعزيز التنسيق بين مختلف الوحدات العسكرية، بما يساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في مناطق



قيادة المنطقة العسكرية الأولى، ممثلة باللواء فهد سالم بامؤمن، قائد المنطقة وأمس الأربعا، جرحى القوات المسلحة الذين أصيبوا في الهجوم الغادر الذي استهدف طقماً تابعاً لقوات درع الوطن في منطقة العبر، وأسفر عن استشهاد المقدم فرج طارش الأغريري الصبيحي، وإصابة ستة آخرين. وخلال زيارته للمصابين في مستشفى سيئون العام، أطلع العميد بن غانم من الفريق الطبي على طبيعة الإصابات ومستوى الخدمات العلاجية المقدمة، مشدداً على ضرورة تقديم الرعاية الطبية الكاملة والمتابعة المستمرة لحالاتهم حتى تماثلهم للشفاء. ونقل رئيس العمليات للجرحى تحيات

تفقد رئيس عمليات المنطقة العسكرية الأولى، العميد الركن محمد عمر بن غانم، أمس الأربعاء، جرحى القوات المسلحة الذين أصيبوا في الهجوم الغادر الذي استهدف طقماً تابعاً لقوات درع الوطن في منطقة العبر، وأسفر عن استشهاد المقدم فرج طارش الأغريري الصبيحي، وإصابة ستة آخرين. وخلال زيارته للمصابين في مستشفى سيئون العام، أطلع العميد بن غانم من الفريق الطبي على طبيعة الإصابات ومستوى الخدمات العلاجية المقدمة، مشدداً على ضرورة تقديم الرعاية الطبية الكاملة والمتابعة المستمرة لحالاتهم حتى تماثلهم للشفاء. ونقل رئيس العمليات للجرحى تحيات

حضور الدولة



عبدالواسع راجح

المؤسسة العسكرية ورفع جاهزيتها، فقد عقد سلسلة من الاجتماعات أبرزها مع هيئات التدريب والتأهيل، والقوى البشرية، والعمليات الحربية والمشاركة، وركزت في محمها على مضاعفة الجهود لرفع كفاءة القوات المسلحة، وضبط البيانات، وتعزيز التنسيق العملي. وتشير هذه التحركات إلى توجه واضح نحو بناء مؤسسة عسكرية مهنية قائمة على التخطيط والتنظيم، بعيداً عن العشوائية التي أفرزتها

سنوات الحرب. كما أن تحركات وزير الدفاع لم تغفل اهتمامه بالجوانب اللوجستية والخدمية للقوات المسلحة، باعتبارها عنصراً حاسماً في استدامة الجاهزية القتالية. وجاء لقاء وزير الدفاع بقيادة المقاومة الشعبية، ليؤكد على أهمية توحيد الجهود الوطنية تحت مظلة الدولة، ودمج مختلف التشكيلات في إطار مؤسسي منظم، بما يعزز من فعالية المعركة الوطنية لاستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب. بصورة عامة، تكشف هذه التحركات عن توجه متكامل يجمع بين البعدين السياسي والعسكري، وتؤكد أن الدولة ماضية في إعادة بناء مؤسساتها، وتعزيز حضورها على الأرض، وتكثيف جهودها لاستعادة السيطرة وإنهاء حالة الانقسام. كما تعكس هذه الخطوات رسائل طمأنينة للداخل، ورسائل حزم للخارج، بأن الشرعية اليمنية تتحرك بثبات نحو استعادة دورها، بدعم من إرادة وطنية متمامية وإدراك متزايد لطبيعة التحديات التي تواجهها.

تتكسر التحركات الرسمية المكثفة التي شهدتها مؤسسات الدولة خلال الأسبوع الجاري حالة من الحراك السياسي والعسكري المنظم، الذي يهدف إلى استعادة زمام المبادرة وتعزيز حضور الدولة في مختلف المجالات، في ظل تحديات داخلية معقدة وسياق إقليمي متوتر. وفي هذا الإطار، برزت تصريحات رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العلمي التي أكدت أن أمن الممرات المائية، وفي مقدمتها البحر الأحمر وباب المندب، يظل مرهوناً بإنهاء سيطرة وكلاء إيران على أجزاء من الأراضي اليمنية. هذا الموقف يعكس إدراكاً عميقاً للترابط بين الأمن المحلي والأمن الإقليمي والدولي، خاصة في ظل تصاعد التهديدات التي تستهدف الملاحة الدولية، ما يضع استعادة الدولة كخيار استراتيجي لا يحتمل التأجيل.

وعلى الصعيد الحكومي، جاء تدشين رئيس مجلس الوزراء للعمل في مبنى وزارة الداخلية بالعاصمة المؤقتة عدن كخطوة عملية تعكس التوجه نحو تفعيل مؤسسات الدولة من الداخل، حيث أكد أن الوزارة تمثل ركيزة أساسية للاستقرار المجتمعي، وأن دعمها يأتي ضمن أولويات الحكومة. وتحمل هذه الخطوة دلالات مهمة على صعيد إعادة بناء الأجهزة الأمنية وتعزيز قدرتها على فرض النظام وحماية المواطنين، وهو ما يمثل شرطاً أساسياً لأي عملية استقرار شاملة. وعلى المستوى العسكري، عكست تحركات وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي، ديناميكية لافتة في إعادة ترتيب

إعلان

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بأنه في يوم (الأحد) الموافق ٢٠٢٦ / ٢ / ٢٠٢٦ م تم عقد الاجتماع التأسيسي (الأول) لمؤسسة ثمرات للتنمية الإنسانية والذي تم فيه مناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي لمؤسسة ثمرات للتنمية الإنسانية وقد تم تعيين أعضاء مجلس الأمناء بالقرار الإداري رقم (١) لمؤسسة ثمرات للتنمية الإنسانية

أولاً: أعضاء مجلس الأمناء:

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	شوقي عبد الرزاق مقبل الصانع	رئيس المنظمة	4	دويد حمود علي مفاي	الاختصاص
2	جمال قاسم أحمد عبده	الأمين العام	5	خالد ناصر حسين الشجني	الاختصاص
3	عبد المؤمن عبده علي الشيعبي	المسؤول المالي			

ثانياً: لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	عادل محمد سعد الضبيبي	رئيس اللجنة	3	صالح يحيى هادي النفيش	عضوا
2	مختار حمود محمد الحمادي	مقرراً			

إعلانات قضائية

تعلن محكمة الأموال العامة الابتدائية بأن على المتهم / يحيى حسن محمد اليناعي الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه من هم سيتم محاكمتهم غيابياً وفقاً للمواد (285) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية

بناء على قرار المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة م / مأرب في جلستها المنعقدة يوم الأحد الموافق ٢٠٢٦ / ٤ / ١٢م في القضية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥ م - غ ج - والذي قضى منطوقه بالنشر عن المتهمين التالية اسمائهم :-

١ - صالح احمد عبد الله دريبان ٢- عبد الله حسين عبد الله دريبان بأن عليهما المثل أمام المحكمة الجزائية الابتدائية المتخصصة م / مأرب خلال فترة النشر مالم سيتم محاكمتهم طبقاً لنص المادة (285) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية باعتبارهما فارين من وجه العدالة.

تعلن محكمة مآرب الابتدائية عن بيع محتويات العين محل التنفيذ/ الطراسي للساعات الكائن في سوق التويطي وذلك بشأن القضية التنفيذية رقم ٢١١ لسنة ٤٦هـ فيما بين طالب التنفيذ/ مفرج عسكر صالح البخيتي والمنفذ ضده / بسام محمد عبده عمر محمد الطراسي تنفيذاً للسند التنفيذي أمر أداء برقم ١١٥ لسنة ٤٦هـ فيما بين الأطراف المذكورين أعلاه والذي قضى بالزام بسام محمد عبده عمر محمد الطراسي بسداد مبلغ خمسة وخمسون ألف ريال سعودي على ان يكون يوم البيع لتلك المحتويات المذكورة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦ / ٤ / ٢٨م لصالح طالب التنفيذ/ مفرج عسكر صالح البخيتي بالمزاد العلني فعلى من يجد في نفسه الرغبة في الشراء ومعرفة مزايا البيع فعليه التواصل مع قسم التنفيذ بالمحكمة.

يعلن النقيب / أسامة علي سنان أحمد العزي عن فقدان بطاقته العسكرية الصادرة من دائرة شؤون الضباط - وزارة الدفاع برقم (85315) فعلى من وجدها ابصالها الى دائرة الامن العسكري او الى اقرب مركز شرطة.

علي عبدالله الحميدي بدعوى طلب تعديل اسمه إلى العزي مرشد علي عبدالله الحميدي ا ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ حميد حيدر عبدالله غالب الحمكي بدعوى اسمه بحيث يكون اسمه الصحيح كاملاً حميد حيدر عبدالله غالب الهاملي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ علي صالح علي المرادي بدعوى طلب تعديل اسمه إلى علي صالح علي النهمي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ سيف ناصر أحمد حزام العوه بدعوى طلب تعديل اسمه إلى سيف ناصر أحمد حزام العوه ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ محمد علي احمد علي طاهر بدعوى طلب تعديل اسمه إلى محمد علي احمد علي طاهر ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن مآرب الابتدائية بان على المتهم محمد مقبل هادي حليس الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكته غيباً وفقاً للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية..

تعلن مآرب الابتدائية بان على المتهم عبد الرحمن هلال معروف القراضي الحضور إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخه ما لم سيتم محاكته غيباً وفقاً للمواد (٢٨٥) وما بعدها من قانون الإجراءات الجزائية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِقَلُوبٍ مُؤْمِنَةٍ بِقِضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ تَتَقَدَّمُ هَيْئَةُ تَحْرِيرِ صَحِيفَةِ "26 سبْتَمْبَر" ، بِصَادِقِ الْعِزَاءِ وَعَظِيمِ الْمَوَاسَاةِ إِلَى الزَّمِيلِ الْعَزِيزِ الْعَمِيدِ / عَبْدِ الْحَكِيمِ الشَّرِيحِيِّ

بِقَلُوبٍ مُؤْمِنَةٍ بِقِضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ تَتَقَدَّمُ هَيْئَةُ تَحْرِيرِ صَحِيفَةِ "26 سبْتَمْبَر" ، بِصَادِقِ الْعِزَاءِ وَعَظِيمِ الْمَوَاسَاةِ إِلَى الزَّمِيلِ الْعَزِيزِ الْعَمِيدِ / عَبْدِ الْحَكِيمِ الشَّرِيحِيِّ

مدير تحرير الصحيفة بوفاة المغفور لها (عمته).
وإلى جميع أبناء الفقيده:
الشيخ/ توفيق، والأستاذ طلال، والأستاذ محمد عبدالمجيد الشريحي، وكافة آل الشريحي الكرام.
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته، ويسكنها فسيح جناته، وأن يعصم قلوبكم بالصبر والسَّلْوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ محمد سالم حميدان الفقيه بدعوى طلب تعديل اسمه إلى محمد سالم محمد طالب حميدان ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ هائل هاشم محمد المشرع بدعوى طلب تعديل اسمه إلى هلال هاشم محمد المشرع ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الإعلان

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ فيصل علي عبدالله صالح كحلان بدعوى طلب تعديل اسمه إلى فيصل علي عبدالله صالح كحلا ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ أماني قايد غانم المرزوم بدعوى طلب تعديل اسمه إلى أماني قايد غانم النثوقي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ يونس فهمي هائل عبده بدعوى إضافة لقبه إلى اسمه بحيث يكون اسمه الصحيح كاملاً يونس فهمي هائل عبده العريضي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ سيف غالب عبده مرشد بدعوى إضافة لقبه إلى اسمه بحيث يكون اسمه الصحيح كاملاً سيف غالب عبده مرشد الصلاحي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ محمد مرشد



الأسبوع حديث



عبدالله إسماعيل

المعسكرات الصيفية الحوثية.. فحقات الإرهاب الزيدي

تمارس السلالة الزيدية منهجية "الإبادة الثقافية" ضد اليمنيين وهويتهم، وتستخدم لذلك العديد من الوسائل التي تكررت في تاريخ أسلافها، ومن ذلك ما تحدته في المناهج الدراسية، والدورات الثقافية والمراكز الصيفية، واستهداف المدارس والجامعات، ومن خلال محاولات تقديس قياداتهم وفرض قسم الولاء على الطلاب والنشء.

كما سعت إلى التحكم الكامل في الإعلام في مناطق سيطرتها، وتقديم الوظيفة في مقابل الولاء، والتغيير الديموغرافي من خلال التطهير العرقي والتهميش وتملك الأراضي بشكل واسع، كما تعمل على طمس التاريخ اليمني في مقابل الاحتفاء بمجرمي الإمامة وطباعة ونشر كتبها.

تمارس السلالة كل ما سبق مستخدمة انشغال خصومها بمعاركهم الذاتية والبيئية، ومستفيدة من صمت النخب الدينية والثقافية والرسمية، ما أوجد مساحات وفرغات للعبث الحوثي، فعملت على تجنيد الأطفال، وتفخيخ العقول، وتشويه كل ما هو يمني، لصالح هويتها المستوردة كياناً من ولاية الولي الفقيه في إيران.

إن ما يصرفه الحوثي للدورات والمراكز الصيفية هدفه مدمر، تلك المبالغ المهولة التي تستقطب بها الحوثية، ترغيباً وترهيباً، مئات الآلاف من الطلاب والأطفال، يتلقون فيها ضروب الشحن الطائفي الزيدي، والكرهية المجتمعية، تضرب عميقاً في عقيدة اليمنيين، وتؤسس للطائفية بكل وقاحة.

أي مشكلة لا تبدأ بفهم جوهر معركة اليمنيين، وأن المتوردين بأفكارهم وعملاتهم وتجربتهم ومراكزهم الصيفية، وجنايتهم المستمرة على اليمنيين هم أساس الكارثة وجوهر المصائب والمصاعب، فلن يجد لها اليمنيون الحل، فالمعادلة أولاً وأخيراً، مشروع يمني في مقابل مشروع سلاوي زيدي، ليس الحوثي إلا آخر تجلياته الأتمة.

ما تحدته السلالة في عقول الأطفال، والعبث في المناهج، أكثر خطراً على الحاضر والمستقبل من كل التدمير الذي أحدثته في الحرب، فما دمر يمكن بناؤه وأي خسارة مادية يمكن تعويضها، وما لا يسهل إصلاحه هو الخراب الفكري وهزيمة الوعي وتفخيخ العقول، ومن ينأى بنفسه عن معركة الوعي، مشارك في جريمة الحوثي، وهو بلا كرامة أو إحساس بالواجب.

إن ما يلقنه الحوثي لأطفالنا في مراكزه الصيفية خطير، وخلاصته تحويل جيل كامل إلى مجرد بياض لغير مفكر منصرف، لا يؤمن بالتعايش ولا يرى إلا أوهم العنصرية وخرافة الولاية وتكفير المخالف، هذه العقول الصغيرة يحولها الحوثي إلى قنابل موقوتة بحيث يستخدمها في تدمير الحاضر والمستقبل.. لا يرى الحوثي مستقبلاً لأطفالنا إلا أن يكونوا حطبا لفكرته العنصرية وقوداً للحربه على اليمنيين، وأداة لأحقاده، لا يعنيه التعليم ولا حقوق الأطفال، ومراكزه الصيفية ودوراته الثقافية فحقات لإرهابه، وصناعة له، مستحول الآلاف إلى قنابل إرهاب وكرهية وتكفير تتجاوز بخطرها اليمن إلى تهديد الإقليم والعالم.

تنسف مراكز الحوثي الصيفية ما يدعيه من احترام للآخر، وكذبة التعايش التي يحاول تسويقها للعالم، إنها محاضن لخرافة الولاية ومناهج ملوثة بعنصرية السلالة وأنشطة تجنيد فكري وعسكري ومحاضن لصناعة الإرهاب والأحقاد، ومن الخيانة أن تترك أبناءنا فريسة وضحايا لحرب الحوثي الملعونة.

مراكز- الحوثي - لقتل- الطفولة.

الإعلام الرياضي اليمني يشارك في كونغرس الاتحاد الدولي بلوزان



انتخاب الإيطالي جيانبي ميرلو رئيساً للاتحاد لولاية جديدة تمتد لأربع سنوات، كما أعلن عن استضافة موريتانيا للنسخة المقبلة في عام 2027.

وأكد ممثل الجمعية سميح المعلمي أن المشاركة تعكس حرص الجمعية على الحضور الدولي، وتطوير قدرات الإعلاميين الرياضيين في اليمن.

وأشار إلى أهمية تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الإعلام الرياضي محلياً.

شاركت الجمعية اليمنية للإعلام الرياضي في فعاليات الكونغرس الـ 88 للاتحاد الدولي للصحافة الرياضية، الذي انعقد في مدينة لوزان السويسرية، بمشاركة واسعة من ممثلي المؤسسات الإعلامية الرياضية من مختلف دول العالم.

وشهدت الفعاليات تنظيم ورش عمل ولقاءات متخصصة تناولت تطوير الإعلام الرياضي، وتبادل الخبرات بين المشاركين، بما يسهم في تعزيز الأداء المهني ومواكبة التحولات العالمية. وعلى هامش الكونغرس، جرى إعادة

وزير التعليم الفني يناقش مشروع كلية المجتمع في سقطرى



وأكد الوزير حرص الوزارة على استكمال المشروع وفق أعلى المعايير الفنية والالتزام بالجدول الزمني المحدد، لما يقبله من أهمية في تعزيز البنية التحتية للتعليم الفني في الأرخبيل. وأوضح أن الكلية ستوفر برامج تعليمية مهنية وتقنية تسهم في تأهيل الشباب وتلبية احتياجات سوق العمل، بما يدعم التنمية المحلية.

وشدد على أهمية تكامل الأدوار لضمان تنفيذ المشروع بكفاءة وجودة عالية، بما يعكس الدعم الكويتي لقطاع التعليم في اليمن.

ناقش وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور أنور المهري، في عدن، مستجدات تنفيذ مشروع بناء كلية مجتمع سمو الشيخ صباح الأحمد في أرخبيل سقطرى، بتمويل من دولة الكويت، وذلك خلال اجتماع مع لجنة المناقصات بالوزارة. واستعرض الاجتماع مستوى الإنجاز في المشروع، والأعمال المنفذة والمتبقية، إضافة إلى مناقشة العروض المقدمة من الشركات ونتائج التقييم الفني والمالي، وآليات التنسيق بين الجهات المترفة على التنفيذ.

وزير الصحة يبحث تعزيز الشراكة مع لجنة الإنقاذ الدولية



تعزيز التوعية المجتمعية لمواجهة الشائعات حول اللقاحات، وتوسيع الخدمات الصحية في المناطق النائية. كما ناقش الجانبان سبل تعزيز مشاركة المجتمع في دعم الخدمات الصحية وتحسين الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

جددت جانبها، اللجنة بمواصلة دعم البرامج الصحية، خاصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والدعم النفسي، ومكافحة الأمراض المزمنة، إضافة إلى مناقشة آليات تطويرها وقياس أثرها.

وأكد الوزير أهمية دعم اللجنة للقطاع الصحي، مشدداً على ضرورة

البحث وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بجيج، في عدن، مع وفد لجنة الإنقاذ الدولية برئاسة جوي هفنر، سبل تعزيز الشراكة وتوسيع التدخلات في القطاع الصحي.

وتناول اللقاء أبرز البرامج المشتركة، خاصة في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والدعم النفسي، ومكافحة الأمراض المزمنة، إضافة إلى مناقشة آليات تطويرها وقياس أثرها.

وأكد الوزير أهمية دعم اللجنة للقطاع الصحي، مشدداً على ضرورة

اليمن يشارك في الندوة العالمية لتنفيذ معايير الطيران



الدولي، التي تستهدف تحقيق مستويات متقدمة من السلامة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

كما شدد على ضرورة التوسع في الشراكات الدولية لدعم إعادة تأهيل قطاع الطيران في اليمن، ومواكبة التحولات التقنية المتسارعة، بما يسهم في تحسين خدمات النقل الجوي وتعزيز التنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي.

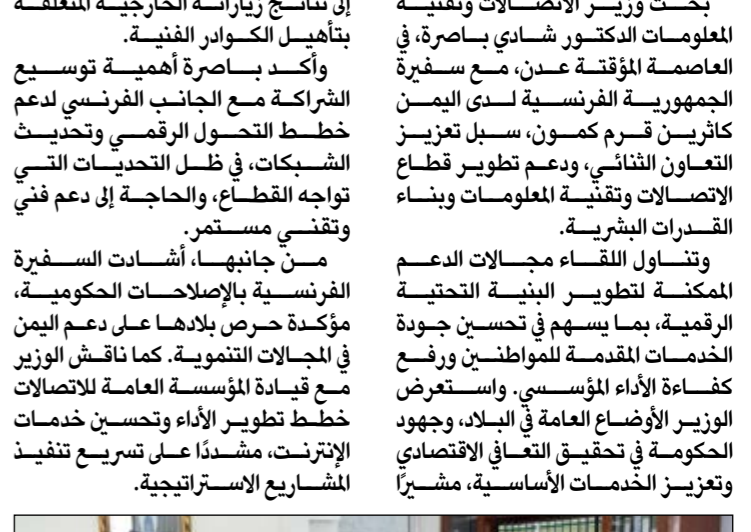
في قطاع الطيران المدني، وسبل تطويره وفق المعايير الدولية الحديثة.

وأكد الوزير أن المشاركة تمثل فرصة لتعزيز حضور اليمن في المحافل الدولية، والاستفادة من التجارب العالمية في تطوير منظومة النقل الجوي، ورفع كفاءة الأداء وتعزيز معايير السلامة والأمن. وأشار إلى أهمية دعم القطاع الاستراتيجي لمنظمة الطيران

شارك الجمهورية اليمنية في أعمال الدورة الخامسة من الندوة العالمية لدعم تنفيذ معايير الطيران (GISS 2026)، التي تستضيفها المملكة المغربية بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي، بمشاركة واسعة من وزراء ومسؤولي الطيران حول العالم.

وترأس الوفد اليمني وزير النقل حمسن العمري، حيث ناقشت الندوة أبرز التحديات والفرص

وزير الاتصالات يبحث مع سفيرة فرنسا دعم قطاع الاتصالات



إلى نتائج زيارته الخارجية المتعلقة بتأهيل الكوادر الفنية، وأكد بأصالة أهمية توسيع الشراكة مع الجانب الفرنسي لدعم خطط التحول الرقمي وتحديث الشبكات، في ظل التحديات التي تواجه القطاع، والحاجة إلى دعم فني وتقني مستمر.

من جانبها، أشادت السفيرة الفرنسية بالإصلاحات الحكومية، مؤكدة حرص بلادها على دعم اليمن في المجالات التنموية. كما ناقش الوزير مع قيادة المؤسسة العامة للاتصالات خطط تطوير الأداء وتحسين خدمات الإنترنت، مشدداً على تسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

بحث وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور شادي باصرة، في العاصمة المؤقتة عدن، مع سفيرة الجمهورية الفرنسية لدى اليمن كاترين فرم كمون، سبل تعزيز التعاون الثنائي، ودعم تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وبناء القدرات البشرية.

وتناول اللقاء مجالات الدعم الممكنة لتطوير البنية التحتية الرقمية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الأداء المؤسسي. واستعرض الوزير الأوضاع العامة في البلاد، وجهود الحكومة في تحقيق التعافي الاقتصادي وتعزيز الخدمات الأساسية، مشيراً

توزيع وسائل تعليمية لخمسة مدارس في سيئون

وزع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ووسائل تعليمية حديثة لخمسة مدارس في مديرية سيئون، ضمن مشروع "بداية"، عبر مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية.

ويهدف المشروع إلى دعم البيئة التعليمية من خلال تزويد المدارس بـ 14 وسيلة تعليمية متطورة، تسهم في تحسين العملية التربوية، ورفع مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب.

وأكدت الجهات المنفذة أن هذه المبادرة تأتي ضمن جهود دعم قطاع التعليم، وتعزيز جودة

المخرجات التعليمية، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية.

من جانبه، فنن مدير عام مديرية سيئون محمد العامري هذه المبادرة، مشيراً إلى أهميتها في تطوير البيئة المدرسية وتحفيز الطلاب على التعلم. وأضاف: أن الاستثمار في التعليم يمثل ركيزة أساسية لبناء جيل مؤهل وقادر على مواكبة متطلبات العصر.

ويعد المشروع خطوة نوعية في دعم المدارس بالآليات الحديثة، بما يسهم في تعزيز العملية التعليمية وتحقيق نتائج إيجابية على المدى البعيد.

مأرب.. إطلاق برنامج تدريبي في قياس الرأي العام بجامعة إقليم سبأ



من خلال تزويدهم بالمعارف المنهجية والمهارات التطبيقية اللازمة.

وأوضح عميد المركز الدكتور بدر البكولي أن البرنامج يتضمن محاور متقدمة تشمل منهجيات القياس، وتصميم أدوات الاستطلاع، وأساليب التحليل الإحصائي، إضافة إلى مهارات إعداد التقارير، وعرض النتائج.

كما يشمل البرنامج تنظيم حلقات

أطلق مركز البحوث وخدمة المجتمع بجامعة إقليم سبأ في محافظة مأرب برنامجاً تدريبياً متخصصاً في قياس الرأي العام والدراسات الاستطلاعية، بمشاركة 44 متدرباً من طلاب الجامعة، ولمدة عشرة أيام.

ويهدف البرنامج إلى تأهيل كوادر علمية قادرة على إجراء الدراسات الميدانية، وتحليل توجهات المجتمع،

تعزز اجتماع لمناقشة تعزيز الرقابة الدوائية

ناقش اجتماع موسع في محافظة تعز، برئاسة وكيل المحافظة للشؤون الصحية الدكتور إبراهيم عبدالحق، سبل تنظيم القطاع الدوائي وتعزيز الرقابة على الأسواق، بما يضمن حماية صحة المواطنين.

واستعرض الاجتماع قرار تشكيل لجنة لمكافحة الأدوية المهربة والمنتهية الصلاحية، والتصدي لانتاج غير المشروع بالخطوات والمؤثرات العقلية، مؤكداً أهمية تفعيل القرار بشكل عملي.

ووجهت وكيل المحافظة بتنفيذ حملات ميدانية مكثفة على الصيدليات، لضبط المخالفات والتأكد من الالتزام بالتسعير للعمدة، بما يضمن استغلال المواطنين.

وأكد عبدالحق أن حماية الصحة العامة تمثل أولوية قصوى، مشددة على ضرورة تكاتف الجهود لمواجهة التجاوزات وضمان توفر أدوية آمنة وفعالة.

من جانبه، أشار مدير مكتب الصحة الدكتور فهد النظاري إلى أهمية تشديد الرقابة واتخاذ إجراءات حازمة بحق المخالفين، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز الثقة في القطاع الدوائي بالمحافظة.